



PROVISIONAL

A/35/PV.60  
13 November 1980

ARABIC



الأمم المتحدة

الجمعية العامة

الدورة الخامسة والثلاثون

الجمعية العامة

محضر حرفي مؤقت للجلسة الستين

المعقودة بالمقر ، في نيويورك

يوم الخميس ، ١٣ تشرين الثاني / نوفمبر ١٩٨٠ ، الساعة ٣٠ / ١٠

( منفوليا )

السيد داشتسيرين

الرئيس :

( نائب الرئيس )

— سياسة الفصل العنصرى التي تتبعها حكومة جنوب افريقيا [٢٨] : (تابع)

( أ ) تقارير اللجنة الخاصة لمناهضة الفصل العنصرى

( ب ) تقرير اللجنة المخصصة لصياغة اتفاقية دولية لمناهضة الفصل العنصرى في الألعاب الرياضية

( ج ) تقارير الأمين العام

يتضمن هذا المحضر نصوص الكلمات الملقاة باللغة العربية ونصوص الترجمات الشفوية للكلمات الملقاة باللغات الأخرى . وستطبع النصوص النهائية ضمن سلسلة الوثائق الرسمية للجمعية العامة .

أما التصحيحات فينبغي ألا تتناول غير نصوص الكلمات الأصلية . وينبغي ارسالها موقعة من أحد أعضاء الوفد المعني خلال شهر الى رئيس قسم تحرير الوثائق الرسمية بإدارة شؤون المؤتمرات

Chief of the Official Records Editing Section, Department of Conference Services,  
room A-3550, Alcoa Building, 866 United Nations Plaza , مع الحرص على ادخالها على نسخة

واحدة من المحضر .

80-62355/A

افتتحت الجلسة في الساعة ١٠/٥

مواصلة نظر البند ٢٨ من جدول الأعمال

سياسة الفصل العنصرى التى تتبعها حكومة جنوب افريقيا :

( أ ) تقارير اللجنة الخاصة لمناهضة الفصل العنصرى (A/35/22 و Add.1-3) ؛

( ب ) تقرير اللجنة المخصصة لصياغة اتفاقية دولية لمناهضة الفصل العنصرى فى الألعاب

الرياضية (A/35/36) ؛

( ج ) تقارير الأمين العام (A/35/358 و A/35/509 و A/35/520) .

السيد كامندا وا كامندا ( زائير ) (الكلمة بالفرنسية) : أود أولا وقبل كل شيء

أن أعرب عن تقدير وفد زائير لرئيس اللجنة الخاصة لمناهضة الفصل العنصرى صاحب السعادة السفير كلارك وكذلك لسائر أعضاء اللجنة على التقارير القيمة التى قدموها ، وذلك فيما يتعلق بتطبيق قرارات الأمم المتحدة المتعلقة بالفصل العنصرى من قبل الحكومات والمنظمات الدولية الحكومية A/35/22/ Add.1 وكذلك عن التطورات الأخيرة فى العلاقات بين اسرائيل وجنوب افريقيا (A/35/22/Add.2) والمؤتمر الدولي بشأن العقوبات التى تفرض على جنوب افريقيا ، وكذلك صياغة اتفاقية دولية لمناهضة الفصل العنصرى فى الألعاب الرياضية (A/35/36) .

أود كذلك أن أنتهز هذه الفرصة كي أعرب عن تقدير وفد زائير لأمين عام الأمم المتحدة على التقريرين العائليين اللذين تقدم بهما عن تفصي الحقائق بشأن التفجير النووى فى جنوب افريقيا وكذلك صندوق الأمم المتحدة الاستئماني لجنوب افريقيا .

ان وفد زائير يؤيد تمام التأييد قرارات وتوصيات اللجنة الخاصة الواردة فى الفقرات من ٢٤٩ الى ٢٥٨ و ٢٥٩ من الوثيقة A/35/22/Add.1 ، كما يؤيد مشروع اتفاقية دولية لمناهضة الفصل العنصرى فى الرياضة .

فى كل عام منذ أن أنشئت الأمم المتحدة فى ١٩٤٥ فان سياسة الفصل العنصرى تدرج على جدول أعمال الجمعية العامة . حقا ، لقد طبق عدد كبير من الدول قرارات الأمم المتحدة المتعلقة

بالفصل العنصرى ، وخاصة تلك القرارات المتعلقة بالاستثمارات والعلاقات السياسية والعسكرية والتجارة والنفط والرياضة الخ . ومن الحقيقي أيضا ان بعض المنظمات الدولية الحكومية تمشيا مع القرارات ذات الصلة للأمم المتحدة تقدم مساعدة هامة لضحايا الفصل العنصرى ، وتنتشر المعلومات الخاصة بجرائم وفظائع الفصل العنصرى ، أو تنهى علاقاتها مع نظام بريتوريا وتستبعد هذا النظام من المشاركة في أعمالها .

ومن الحقيقي أيضا انه في أجزاء عديدة من العالم فان مؤسسات وجماعات دينية ونقابية وجامعية قد عمدت أيضا الى نشر المعلومات الخاصة بالفصل العنصرى ، وشاركت في الأعمال المتعددة التي تقوم بها حركة مناهضة الفصل العنصرى الدولية . ورغم كل ذلك فان بعض أعضاء الأمم المتحدة - ودون ما شك أهم الأعضاء - لم تعط الفعالية لقرارات الأمم المتحدة ، بل انها قد أبقيت على علاقاتها بل وعززتها مع نظام بريتوريا ، وحالت بين هذا النظام وبين العزلة الدولية ومكنته من أن يواصل ممارسة سياسته في الفصل العنصرى .

لقد واصل بعض أعضاء هذه المنظمة تعاونهم مع نظام بريتوريا في المجالات الاقتصادية والتجارية والعسكرية والنووية والسياسية ، وقد عززوا بذلك من مقدره هذا النظام على مقاومة تسيار التغيير . ونتيجة لهذا الدعم ، فان كل القرارات والمقررات المعتمدة من الأمم المتحدة على مستوى مجلس الأمن والجمعية العامة على مدى أربعة وثلاثين سنة ظلت حبرا على ورق ، وتجاهلها نظام الأقلية البيضاء في بريتوريا .

واليوم يمكن أن نعتبر ان كل القرارات والمقررات الضرورية ، وكل التدابير الفعالة قد اتخذتها هذه المنظمة وذلك من أجل مناهضة سياسة الفصل العنصرى والقضاء عليها في جنوب افريقيا ، وذلك فيما عدا تلك المنصوص عليها في الفصل السابع من ميثاق الأمم المتحدة . هل يتعين علينا أن نتحمل ٣٠ سنة أخرى ، من احتقار جنوب افريقيا لقرارات الأمم المتحدة ، كي نتحقق أن الوقت قد حان من أجل اعتماد التدابير المنصوص عليها في ميثاق الأمم المتحدة ، والتي يمكنها مواجهة نظام بريتوريا المنبؤ والاجرامي ، رغم اننا مجمعون على اعتبار الفصل العنصرى جريمة حقيقية ضد البشرية ؟ ان التردد والمماثلة والعراقيل التي تواجهنا من بعض الدول المتقدمة في

كل مرة تلوح فيها مسألة اتخاذ التدابير المنصوص عليها في الفصل السابع من الميثاق ، جعل العقول المفكرة - كما أشرنا الى ذلك في الدورة الرابعة والثلاثين للجمعية العامة - تعتقد ان الفصل العنصرى هو سياسة تخدم سياسة لا نريد تسميتها : أى أن هناك اتفاقا في وجهات النظر والتقاء في المصالح ازاء مخطط موحد بين بريتوريا وحلفائها الرئيسيين مع اختلاف الأساليب التي تستخدمها بريتوريا . وهذا هو الواقع الأساسى الذى يسمح لنظام بريتوريا بتجاهل الأمم المتحدة دون عقاب .

في ٧ تشرين الثانى / نوفمبر ١٩٧٩ اثناء الدورة الرابعة والثلاثين للجمعية العامة ، أكدنا على أن جوهر مشكلة جنوب افريقيا وسياسة الفصل العنصرى تتمثل فيما يسمى بارادة تفوق عنصر على عنصر آخر . وكذلك الاتجاه الى التعصب الذاتى وارادة احتكار العقل والفكر من قبل عنصر ، وذلك على غرار ما فعلته النازية في الماضى عندما حاولت أن تفرض على العالم تفوقها الآرى استنادا الى مصادر مشكوك في صحتها .

ولن نعود أثناء هذه الدورة الى التعمق في طبيعة الفصل العنصرى . لكننا دهشنا بتوصية اللجنة الخاصة التي تدعو الى تكليف خبراء باجراء دراسات والتقدم بتقارير عن سائر أشكال الميز العنصرى وتأثيرها على قرارات الأمم المتحدة ذات الصلة . وفي هذا الصدد فلقد ركزنا اليوم على الأسباب الرئيسية التي دفعت بأغلبية دول العالم الى المطالبة بالنبذ الكامل لقلعة الفصل العنصرى والعنصرية لاسيما في المجالات الاقتصادية للوضع الداخلى في جنوب افريقيا .

وكما تعلمون ، فان جنوب افريقيا بلد يأوى أكثر من ٢٠ مليون نسمة ويشكل سوقا داخلية لأكثر من ٢٠ مليون نسمة ، سواء بالنسبة لانتاج السلع والخدمات أو للتبادل واعادة توزيع الدخل القومي . ولكن هذه الدولة ، فيما يتعلق باعادة توزيع الثروات والدخل القومي تتبع سياسة كما لو كانت تأوى فقط ثلاثة ملايين نسمة يستوعبون أكثر من ٨٠ في المائة من الدخل السنوى ، بينما يضطر ١٨ مليون نسمة الى أن يتقاسموا ٢٠ في المائة من الدخل القومي . كيف يمكن لهذا البلد الذى يضم ٢٠ مليون نسمة ويستحوذ على أيد عاملة محلية كافية أن يكون في حاجة الى أيد عاملة أجنبية مما يؤدى الى انتهاج سياسة وحيدة للهجرة البيضاء الى جنوب افريقيا ؟ .

ان اعادة التوزيع غير المتساوى للدخل والثروات أو بالأحرى استحواذ أقلية ، الثلاثة ملايين من البيض على الدخل القومي ، تؤدى حتما الى زيادة ملموسة في القوة الشرائية أو قوة الأبراء القانونية ومستوى المعيشة لهذه الأقلية . ان هذه الزيادة في قوة الأبراء القانونية وفي مستوى المعيشة للأقلية البيضاء وخاصة الفئات الدنيا منها ، تؤدى الى تغيير في نمط المعيشة ونمط الحياة والعقلية مما يترجم الى التخلي التدريجي عن بعض الأعمال التي ترى هذه الأقلية أنها غير مناسبة لمستوى المعيشة المتحقق والكرامة الجديدة في هذا المستوى التي تود الأقلية الإبقاء عليه . ولقد كنا ننتظر أن يقوم نظام الأقلية في بريتوريا باحلال السود أو الملونين المتوفرين في سوق العمالة المحلية محل البيض للقيام بهذه الأعمال التي يتخلى عنها البيض لأنها لا تتماشى مع مركزهم الجديد . غير أن ادماج هؤلاء السود والملونين في مجال الانتاج والاقتصاد في جنوب افريقيا ، يحمل في طياته خطر قلب النظام الداخلي للفصل العنصرى ، مما يجعل نظام الأقلية البيضاء في جنوب افريقيا يفضل أن يحصل على اليد العاملة من الخارج مع أن ذلك يكلفه أجورا أعلى تتجاوز تلك التي تتقاضاها الأيدى العاملة المحلية . وفي مثل هذه الآونة واستبعاد ادماج السود الى الأبد من دوائر الانتاج في اقتصاد جنوب افريقيا وفي مجال اعادة توزيع الدخل ، يستمر انتهاج سياسة البانتوستانات التي ترمي الى استبعاد السود من المناطق الغنية وابقائهم في المناطق الجذباء غير المنتجة ، التي يود النظام أن يضيف عليها صفة الدولة .

ولذلك فانه من المفهوم ، لماذا يعد من الاجرام تأييد جنوب افريقيا في سياستها ، لأن هذا التأييد يسهم في تأخير القضاء على الفصل العنصرى وادماج العناصر والأعراق وتشكيل مجتمع متعدد العناصر تحت حكم الأغلبية يدافع عن حقوق الأقليات ويحترم المبادئ الديمقراطية المعترف بها دوليا .

ان الاستثمارات الأجنبية الضخمة التي تتمتع بها بريتوريا ، تعد تأييدا لاستمرار سياسة الفصل العنصرى الاجرامية . اننا نعرف جميعا أنه من بين الأسباب التي تشير اليها الدوائر المالية الدولية حتى لا تستثمر في عدد كبير من دول العالم الثالث المستقلة ، عدم الاستقرار السياسي والطابع المؤقت للمؤسسات وأجهزة الحكومة في تلك الدول . ولكننا نعرف أنه اذا كان هناك نظام غير مستقر ومؤسساته الحكومية غير دائمة ، وهذا ينطبق على جنوب افريقيا ، فكيف يمكن أن نفسر هذا التناقض الا بالاشتراك في المطامع بين زعماء الأقلية البيضاء العنصرية في جنوب افريقيا وقادة الدول المتقدمة والصناعية والدوائر المالية التي تستمر في التعاون مع هذا النظام ؟ كذلك كيف يمكن ألا نفهم أنه بينما اعتبر الفصل العنصرى جريمة ضد البشرية فان أية قوانين يضعها نظام بريتوريا لاستمرار هذه الجريمة تعتبر قوانين اجرامية يجب ألا تحظى بتأييد المجتمع الدولي ؟ وكيف يمكن ألا نفهم أن دعم نظام ودولة يعد وجودها ذاته مخالفا لمبادئ الأمم المتحدة ، يشكل ليس فقط انتهاكا للميثاق وانما أيضا ألوانا من المشاركة الاجرامية فيما يتعلق بالقانون الدولي ، وأعمالا مناهضة لسلم البشرية وأمنها منذ اللحظة التي أعلننا جميعا رسميا أن الفصل العنصرى جريمة ضد البشرية ؟ .

اذن من الطبيعي والواضح أن ألوان الدعم هذه المتعددة ، تهدف الى استبعاد وعرقلة استراتيجية عزلة جنوب افريقيا ، وهي السياسة التي تقوم بها الأمم المتحدة . فهناك قرارات لعزل هذا النظام من جهة ، ومن جهة أخرى نجد دولاً تمنع تجسيد مثل هذه العزلة . كيف يمكن أن نفكر أن منظمة الأمم المتحدة سوف تتمكن من أن تضطلع بهذه المهمة الأساسية ، وهي مهمة حفظ السلام ؟ من منا يؤيد منظمة الأمم المتحدة وأهدافها ومقاصدها ؟ ومن الذى لا يؤيد ويساند هذه الأهداف والمبادئ ؟ .

ان وفد زائير يأمل في أن نوجه أفكارنا في هذا الاتجاه حتى نحسن أكثر الأسلحة التي في حوزة المجتمع الدولي وضميره في نضاله التاريخي لتمزيق وتقويض العنصرية والفصل العنصرى .

ان العديد من الدول النامية ، ومن بينها زائير ، أطراف في معاهدة منع انتشار الأسلحة النووية ، وهي تؤيد بشدة جعل مناطقها مناطق لا نووية سواء بالنسبة لأمريكا اللاتينية أو افريقيا أو المحيط الهندى أو جنوب شرقي آسيا . وهناك دول أخرى حرمت نفسها من التصنيع أو الحصول على الأسلحة النووية ، حتى لو أتاحت لها الفرصة . وعندما نقوم بمساعدة دولة - وبصفة خاصة جنوب

افريقيا - حكم المجتمع الدولي على سياستها بأنها جريمة ضد البشرية ، للحصول على القدرة والطاقة النووية ، فباسم أى مبدأ وأى تبرير يمكن أن نحظر على الدول الأخرى أن تحصل أو أن تحصل على الحصول على الطاقة النووية أو الأسلحة النووية ؟ .

لقد تم تقديم اقتراحات أثناء هذه الدورة بغية جعل جميع الدول النووية تقوم بتقديم ضمانات سلبية الى الدول التي لا تحوز أسلحة نووية وذلك من خلال اعلانات وتصريحات بتعهد ها بعدم استخدام هذه الأسلحة ضد تلك الدول غير الحائزة لها . ان جنوب افريقيا لديها السلاح النووي . ولكن ما هي قيمة اعلان من جنوب افريقيا عن الضمانات السلبية ؟ . اننا نعرف العلاقات التسي تربط بين هذه الدولة والدول المحيطة بها .

ان هذه التناقضات السافرة بين الأعمال التي يقوم بها أعضاء المجتمع الدولي وبين التصريحات الرسمية والعلنية من الدول تهدد بأن تبين لشعوبها تفاهة الصكوك الدولية التي يتم اقتراحها على مستوى الأمم المتحدة باسم السلام والأمن وتقدم الشعوب والدول . ان ذلك يؤثر على الثقة في هذه المنظمة الهامة ، ويؤدى الى انعدام الثقة في العلاقات الدولية .

وعندما نطالب بعزلة جنوب افريقيا ، فان وقف الاستثمارات الهامة التي يستثمرها البعض منا في هذا البلد لا يرجع الى أننا نعترض على أن تحقق هذه الاستثمارات مكاسب مشروعة من التعاون الدولي المستند على التبادل في المنفعة ، ولكننا نفعل ذلك بالود والتضامن لأننا نعرف أن جنوب افريقيا بتعننتها الفاشم ، تهدد وسوف تهدد الاستثمارات الأجنبية ، لأنه اذا لم تتم تسوية هذه المسألة بالاقناع والمفاوضات السلمية بين النظام الحالي في بريتوريا والممثلين الشرعيين والأصلاء لشعب جنوب افريقيا ، فسوف تسوى على أية حال بأساليب أخرى ، وذلك أمام استحالة لجوء المجتمع الدولي الى أساليب سلمية بسبب سياسة جنوب افريقيا .

وفي مثل هذه الظروف المؤسفة ، فان الحرائق في معامل تكرير البترول والتفجيرات التي تحدث في المصانع وفي المراكز الحساسة لاقتصاد جنوب افريقيا وأمنها وكذلك تمرد الأطفال والطلاب في سويتو واضرابات العمال ومظاهرات الشوارع ، كل ذلك يتكرر باستمرار .

ويتعين في الواقع أن تقوم حركة مقاومة القمع والتحرر الوطني ، بتجهيز سلاحها واتبع استراتيجيتها على مستوى نوعية وتنظيم القمع المتبع من قبل الأقلية البيضاء العنصرية في جنوب افريقيا . ولذا ، فاننا نتوقع من الشركاء الاقتصاديين الرئيسيين والتجاربيين والعسكريين لجنوب افريقيا أن يلتزموا بقرارات الأمم المتحدة وأن ينضموا الى استراتيجية عزل جنوب افريقيا باسم ايمانهم بمبادئ المساواة والحرية وباسم احترامهم لحقوق الانسان .



وحتى ذلك الحين ، فان وفد زائير يمتدّد أنه على مجلس الأمن أن يفرض على الفور ، بموجب الفصل السابع من الميثاق ، العقوبات الالزامية الشاملة ضد جنوب افريقيا حتى تنعزل تماما سياسة الفصل العنصرى من المجتمع الدولى ؛ لأنه ينبغى أن نسلم بأن سياسة الفصل العنصرى لم تصحح ، ولو أنها سوف تباد في النهاية .

السيد باستين (فنلندا) (الكلمة بالانكليزية) : ان موقف حكومة وشعب فنلندا ازاء سياسة الفصل العنصرى انما هو موقف واضح لا لبس فيه . واننا نرفض جميع أشكال التمييز والتفرقة التي تركز على الجنس أو العقيدة أو اللون . وهي لا تتفق على الاطلاق مع مفهومنا للمساواة والكرامة الانسانية . ان السياسات العنصرية اللانسانية التي تنتهجها حكومة جنوب افريقيا ، انما تتناقض تماما مع مبادئ ميثاق الأمم المتحدة والاعلان العالمى لحقوق الانسان .

ان المثل الواردة في الميثاق والاعلان الخاص بحقوق الانسان ، يتم تنفيذها بالكامل في أى مكان . ان الاشارة المحددة لسياسات جنوب افريقيا ، كما نعمل هنا كل عام ، يمكن تبريرها لأن سياسة الفصل العنصرى تشكل الانتهاك المنظم والضخم لحقوق الانسان في أى مكان ، ولذلك فهي تمثل التحدى المباشر الأكبر لأساس هذه المنظمة .

وانا كانت هناك قضية واحدة اتفق واتحد بشأنها المجتمع الدولى ، فهي قضية سياسات الفصل العنصرى ، فقد تمت ادانة جنوب افريقيا على مستوى العالم بالنسبة لهذه السياسات العنصرية . ولقد تم تعميق عزلتها منذ ذلك الحين ، وبعد سنوات من العنف واراقة الدماء ، فان زمبابوى المجاورة قد حصلت على حكم الأغلبية وذلك من خلال السبل السلمية . وكان ذلك حدثا تاريخيا في بلد سيطر الاضطهاد العنصرى عليه لعدة أجيال . وينبغى أن يكون ذلك وحيا لهؤلاء الذين يتمسكون بأسس الظلم العنصرى .

ان العزلة الدولية المتزايدة لجنوب افريقيا ، قد دفعت بها الى اتخاذ بعض الاصلاحات الخاصة بتشريعات سياسة الفصل العنصرى من بين أمور أخرى في مجال العلاقات العمالية والحقوق النقابية ، الا أن هذه التدابير لم تكن الا عاملا مسكنا . ان الفصل العنصرى انما هو نظام لا يمكن اصلاحه ، وذلك لأنه يمثل انكارا للحقوق الانسانية الأساسية . ولهذا فهو سببة في جبين الانسانية بأسرها وهذا هو السبب في أن أى اصلاح له غير ممكن سوى تغييره تغييرا كليا .

ان العنف هو نتيجة حتمية للعنصرية . وان ذلك ينطبق بصفة خاصة عندما ترتقي العنصرية لكي تصبح فلسفة رسمية للدولة . ان الأحداث الأخيرة التي جرت في جنوب افريقيا تؤكد هذا النهج الشرير ، بل والنهج المنطقي .

واننا لم ننس مصير ستيف بيكو وسولومون ماها لانجو ، أو السجن المستمر لنيلسون مانديلا ، وجميعهم قادة بارزون لهذا الشعب . ان الأفراد في جنوب افريقيا قد حكم عليهم مرة أخرى بالاعدام والسجن لسنوات طويلة بمقتضى قانون الارهاب . ان التحرش بالمحامين والصحفيين ورجال الكنيسة ، مازال مستمرا . وهناك أيضا مثال لمقاومة الاندال المستمر الذي ولد نتيجة لسياسة الفصل العنصرى ، ويمثل ذلك في تمرد الطلبة السود ضد ما يسمى بتعليم البانتو . ان اللجنة الخاصة لمناهضة الفصل العنصرى ، تحت قيادة السفير كلارك من نيجيريا ، قد قدمت لنا مرة أخرى وصفا تفصيليا لهـذـه الظروف القاسية والمهينة التي فرضت على الأغلبية السوداء من قبل نظام الفصل العنصرى لجنوب افريقيا . ان تعنت حكومة جنوب افريقيا بانتهاجها لهذه السياسات يوما بعد يوم ، انما قد زاد من المعاناة الانسانية واحتمال مزيد من اراقة الدماء . وفي سياق أوسع ، فان أشكال الفصل العنصرى ، تشكل الجوهر الأساسى للمشكلات في الجنوب الافريقي .

ولقد قام المجتمع الدولي بحق بادانة انشاء البانتوستانات من قبل جنوب افريقيا . ان الرأى العام العالمى ، قد اتحد في عدم الاعتراف بتلك البانتوستانات التي أعلنت جنوب افريقيا أنها مستقلة . اننا لا نتوقع أن هذه الخطط الخاصة بمنح الاستقلال لأى من البانتوستانات ، مثل سيسكي ، أن تلقى استجابة مختلفة .

ان القمع الداخلى ، قد اقترن بأعمال عدوانية ضد الدول المجاورة . فلقد تم توجيه هذا العدوان بصفة خاصة ضد أنفولا وزامبيا . وهذان البلدان يقعان على خط مواجهة الدول التي تسعى بكل صبر الى التوصل الى حل سلمي للنزاع في الجنوب الافريقي . ان هذه الأعمال العدوانية قد أدانها مجلس الأمن . ان أنفولا وزامبيا وكذلك البلدان الأخرى ، تعاني من مجرد متاخمتها لجنوب افريقيا وهي تستحق كل الدعم المستمر والمساعدة من قبل المجتمع الدولي .

أليس من الواضح أن دولة بنيت على قمع الأغلبية من أجل صالح القلة لا يمكن أن تعيش الا في ظل خوف مستمر وذلك اعترافا بضعفها ؟ . ان الضعف لا يمكن أن يغطى بهذا البناء الضخم للقوة

العسكرية حتى اذا ما زودت هذه القوة العسكرية بقدرات الأسلحة النووية أو بالتهديد للحصول على هذه القدرات . ان هذا التهديد يضيف بعدا جديدا للموقف في الجنوب الافريقي ينبغي على المجتمع الدولي أن يأخذه بعين الاعتبار عند تقييم المخاطر التي ينطوى عليها . ان هذا الأمر يضع مسؤولية خاصة على عاتق هذه البلدان التي تعاونت ولا تزال تتعاون مع جنوب افريقيا في المجال النووي .

ان المجتمع الدولي لم يقف متفرجا أمام سياسات جنوب افريقيا . ان الحظر الالزامي للأسلحة كان قرارا تاريخيا لأنه كان لأول مرة ، يطبق مجلس الأمن عقوبات ضد دولة عضو في الأمم المتحدة . ان فنلندا ، مثلها في ذلك مثل بلدان الشمال الأخرى ، قد نادت باتخاذ مثل هذه الخطوة ، وقد قامت بنفسها باتباع حظر طوعي للأسلحة لأكثر من عشر سنوات .

ولكن التدابير التي اتخذها المجتمع الدولي حتى الآن تبدو غير كافية . ان بلدان الشمال بدورها ، تبحث عن احتمالات جديدة لعمل دولي ملموس ضد نظام الفصل العنصرى . وفي عام ١٩٧٧ ، قرر وزراء الخارجية انشاء فريق عمل لتحديد التدابير العملية لهذا الغرض . وعلى أساس توصياته ، فان وزراء الخارجية قد اعتمدوا برنامجا مشتركا للعمل لبلدان الشمال ضد جنوب افريقيا . ومن بين هذه التدابير الواردة في هذا البرنامج والتي نادت بها بلدان الشمال منذ عام ١٩٧٧ ، منع الاستثمارات الأجنبية الجديدة في جنوب افريقيا والقروض المالية لها . ان هذه المبادرة ستتم متابعتها بنشاط في هذه الدورة للجمعية العامة .

وبينما أن الأمم المتحدة بصفة عامة ومجلس الأمن بصفة خاصة ، ينبغي أن يبذلا قصارى جهدهما لزيادة الضغط على جنوب افريقيا لكي تتخلى عن سياسات الفصل العنصرى ، فان المجتمع الدولي ينبغي عليه في نفس الوقت أن يقدم المساعدة لضحايا هذه السياسات .

ان الحكومة الفنلندية من جانبها قد قدمت الكثير من المعونات الانسانية من خلال صندوق الأمم المتحدة للائتمان لجنوب افريقيا ، والبرنامج التعليمي والتدريبى للجنوب الافريقي ، والصندوق الاعلامي لمناهضة الفصل العنصرى ، وصندوق المعونة التابع لمنظمة الوحدة الافريقية لمناهضة الاستعمار والفصل العنصرى . اننا سنواصل القيام بذلك ، حتى نستطيع أن نقدم دعماً المستمر وتأييدنا لتطلعات الألبية السوداء التي تسعى من أجل المساواة والعدالة . اننا نقدم دعماً أيضاً لتعاون الدول الافريقية للتقليل من اعتمادها الاقتصادى على جنوب افريقيا ، والذي سوف يكون أكثر تفصيلاً في مؤتمرهم في ماوتسو .

ان التزامنا الجماعي هو أن نظهر لحكومة جنوب افريقيا ان السلم والعدالة لا يمكن أن يتحققا في الجنوب الافريقي الا من خلال القضاء على الفصل العنصرى .

السيد رويلا (جمهورية تنزانيا المتحدة) (الكلمة بالانكليزية) : ان المجتمع مدعو

مرة أخرى لمناقشة السبل والوسائل التي من شأنها أن تضع حداً لسياسة الفصل العنصرى التي ينتهجها نظام الفصل العنصرى في جنوب افريقيا ، متهدياً بذلك قرارات الجمعية العامة ومجلس الأمن والمنظمات الاخرى التابعة للأمم المتحدة . وللأسف فان هذا النظام مازال مستمراً تطبيقه في جنوب افريقيا ، وذلك بسبب الدعم الفعال من جانب بعض الدول الأعضاء في هذه المنظمة ، والتي مازالت تحتفظ بعلاقات وتعاون مع هذا النظام .

ان العام الماضي قد شاهد مجهودات منسقة ضد نظام الفصل العنصرى من جانب ٢١ مليون أسود في جنوب افريقيا . ان استمرار انتفاضة الالية من كل الأجناس ، والانحرافات التي يقوم بها العمال والمظاهرات الشعبية متوجهة بالهجوم على مصانع ساسول لاستخراج البترول من الفحم فسي حزيران / يونيه ١٩٨٠ كلها جزء من حملتنا .

وفي ١٨ نيسان / ابريل من هذا العام ، فان المجتمع الدولي بأسره رحب بحرارة بنظم —ور دولة زيمبابوى المستقلة الحرة تحت قيادة حركة التحرير الوطنية البطلية — الجبهة الوطنية . ان انتصار زيمبابوى يمثل نكسة خطيرة لنظام الفصل العنصرى في جنوب افريقيا . وبالرغم من كل التدويرات الايجابية في زيمبابوى فان نظام بريتوريا قد صعد من سياساته القمعية ، وقتله لاطفال المدارس والاعتقال ، والمصادرة ، والحجز الجماعي والتحرش بالالية والعمال والقيادات الدينية . ان النظام العنصرى

قد منع أيضا الاجتماعات العامة حتى داخل أماكن مغلقة . ان القلق العميق للمجتمع الدولي ، انما تمثل في اصدار مجلس الأمن لقراره رقم ٤٧٣ ( ١٩٨٠ ) في ١٣ حزيران /يونيه ١٩٨٠ الذي أدان النظام العنصرى ، لتصعيده لهذا الموقف ، وللاضهاد الجماعي ضد كل من يعارض الفصل العنصرى ، وطالب هذا القرار بوضع حد لاستعمال العنف ضد الشعب ووقف أعمال القمع والقضاء على الفصل العنصرى .

ان المناورات الاخيرة للنظام العنصرى بما فيها التعجيل ببرنامج اقامة البانتوستانات ، ومنح الاستقلال الزائف لما يسمى ببانتوستان ترانسكاي ، وبوباتا تسوانا ، وفندا ، مع اعلان استقلال زائف لولاية سيسكي . ان الغرض من هذه السياسة هو تضليل المجتمع الدولي بذريعة تحويل السلطة الى الغالبية السوداء ، بينما هي في الواقع تواصل تعزيز المؤسسات والمنشآت التي تمارس القهر والمهيمنة من الاقلية العنصرية البيضاء ، ضد الاقلية السوداء . ومن المناسب أن تواصل الأمم المتحدة والمجتمع الدولي رفضها الاعتراف بهذا الاستقلال الزائف .

ان نظام الفصل العنصرى في اطار مناوراته الخداعية ، يقوم بخلق ما يسمى بأبقة سوداء متوسطة مستقرة اقتصاديا تكون بمثابة أبقة عازلة بين السود والبيض في جنوب افريقيا . ان مثل هذه الاصلاحات التي روج لها على مستوى عال ، انما هي عمليات خطيرة . خالط لها بهدف اشارة السود ضد اخوانهم السود ، وبذلك تضعف من وقع النضال هناك ، ان المجتمع الدولي غالباً ما يستمع الى الدعاية التي يقوم بها بوتوا حول الاصلاحات التي تهدف الى تهديئة قوانين الفصل العنصرى حتى يتم التوصل الى مشاركة الغالبية في الحكومة . ان وفد بلادى يحيي بشدة المطونيين والمهنود لرفضهم الحكيم لهذه الخطط التي يقوم بها النظام لانشاء أطر دستورية يمكن في ظلها أن ينالوا قسماً مزيغاً من السلطة .

وحيث أن النظام العنصرى في بريتوريا لم يكن راغياً عن المواجهة التي يلقاها ازاء سياساته الوحشية التي يمارسها ضد الغالبية في جنوب افريقيا ، فقد لجأ الى الفزوال مسلح ضد الدول المستقلة المجاورة مثل أنغولا وموزامبيق وزامبيا في تحد سافر لقرارات مجلس الامن ذات الصلة . ان وفد بلادى يدى بشدة مثل هذه الاعمال البربرية العدائية والتدميرية المنظمة والمتكررة التي يرتكبها نظام بريتوريا ضد الشعب المضلم في جنوب افريقيا ، والدول المستقلة المجاورة .

من المؤسف أن نأام جنوب افريقيا قد زاد من قوته العسكرية بمساعدة بعض أعضاء المنظمة . ان الميزانية العسكرية لجنوب افريقيا زادت اليوم على ٢ بليون دولار . وبالإضافة إلى ذلك ، فان جنوب افريقيا تمكنت من تأمين كميات كبيرة من الأسلحة والمواد الأخرى الضرورية لقواتها ولصناعتها العسكرية من بعض البلدان الغربية بالرغم من حثار الأسلحة الذي فرضه قرار مجلس الأمن ٤١٨ (١٩٧٧) . ان جنوب افريقيا مازالت هي المتلقي الأكبر للقروض والاستثمارات الأجنبية التي تساعد ها على تطوير قدرتها العسكرية والنووية . ان وفد بلادى يعتبر أن هذا الوضع هو بمثابة عدوان ضد الشعب المقهور في جنوب افريقيا ، وفي افريقيا بوجه عام ، ويمثل تهديدا خطيرا للسلام والأمن الدوليين .

ومرة أخرى فلقد طالنا هذه المنظمة أن تتدارس بجدية فرض تدابير وعقوبات ضد نأام الفصل العنصرى في جنوب افريقيا . وفي هذا الصدد ، فاننا ندعو الدول الأعضاء أن تؤيد تصعيد النضال المسلح الذى يخوضه شعب جنوب افريقيا بقيادة حركات التحرير الوطنية هناك . ان وفد بلادى يعتقد أنه قد آن الأوان لجميع الدول الاعضاء أن تترجم ارادتها السياسية الى عمل ملموس حتى نضمن أن تتمشى جنوب افريقيا مع المطالب العادلة للشعب في الجنوب الافريقي وتحقيقا لهذه الغاية ، فاننا نناشد تلك البلدان التي مازالت تحتفظ بعلاقات سياسية وعسكرية واقتصادية ودبلوماسية وقنصلية مع جنوب افريقيا ان توقف هذه العلاقات . وبالمثل فاننا ندعو الدول الثلاثة الاعضاء الدائمين في مجلس الأمن أن تكف عن أعمالها التي تصوق مجلس الأمن عن اتخاذ تدابير ذات مغزى . ان وفدى يؤيد ويدعو لزيادة المعونة المادية والمعنوية والدبلوماسية للشعب الذى يعاني في جنوب افريقيا من خلال حركات التحرير الوطنية ، المجلس الوطنى الافريقي ، ومؤتمر عموم افريقيا لآزانيا وذلك عن طريق أجهزة الأمم المتحدة ووكالاتها والمنظمات الحكومية وغير الحكومية ، والمجتمع الدولي بأسره .

ان وفد بلادى يؤيد ويدعو للتنفيذ الفعال للتوصيات الواردة في تقرير اللجنة الخاصة  
لمناهضة الفصل العنصرى ، كذلك يؤيد وفد بلادى ويناشد أيضا جميع الدول الأعضاء ولا سيما  
الدول الثلاث الأعضاء الداعمين في مجلس الأمن أن تتمسك بشدة بنص وروح قرارات ومقررات الأمم  
المتحدة وكذلك مجلس الأمن .

ان وفد تنزانيا انما يؤيد الدعوة التي وجهتها منظمة الوحدة الافريقية لمجلس الأمن بشأن  
ينظر في فرض عقوبات الزامية شاملة وفقا للفصل السابع من الميثاق ضد نظام الفصل العنصرى لجنوب  
افريقيا وذلك لاخفاقه في الالتزام بقرارات الأمم المتحدة المتعددة .

وفي النهاية ، يود وفد بلادى أن يؤكد من جديد تقديره وامتنانه لأعضاء اللجنة الخاصة  
لجهودهم التي تستحق الثناء والتي بذلوها في اطار النضال الباسل ضد نظام جنوب افريقيا  
العنصرى ، كما يشيد اشادة خاصة برئيس اللجنة السفير كلارك من نيجيريا ، التي تجلّت حكمته  
ومهارته وبلوماسيته بوفرة وفخارة ليس في هذه السنة فقط بل في السنوات الماضية أيضا ، وليس  
هناك من شك في أن عمل اللجنة الخاصة سوف يستمر في تقديم الاسهام الايجابي نحو التوصل الى  
حل سميح اليه لويلا بالنسبة للموقف في جنوب افريقيا وناميبيا بصفة خاصة ، وفي منطقة الجنوب  
الافريقي ككل .

السيد سوئيشاك (جمهورية لاو الديمقراطية الشعبية) (الكلمة بالفرنسية) : ان منظمة الأمم  
المتحدة لم تكف منذ قيامها عن بذل الجهود لمناهضة سياسة الفصل العنصرى لجنوب افريقيا . ان  
سجلها حافل بالقرارات التي اعتمدت صراحة وبالاتفاق ، والتي تقضي بأن سياسة الفصل العنصرى  
ما هي الا جريمة ترتكب ضد البشرية ، ومن ثم ، فهي تدينها بصورة قاطعة ومنظمة . لكن نظام  
بريتوريا العنصرى لم يكف منذ ذلك التاريخ ، عن تكثيف جهوده لتطوير سياسته الاجرامية المتمثلة  
في الفصل العنصرى ، والتي سببت معاناة شديدة وحرمان لسكان الجنوب الافريقي السود . ولقد  
شهد المجتمع الدولي - مرة اخرى - هذا العام سلسلة طويلة من الجرائم التي ارتكبها نظام  
الفصل العنصرى ضد آلاف الأفارقة . وهكذا ، فان أولئك الذين كانوا يأملون بالأمس ، وما زال يحدهم  
الأمل اليوم ، في أن يأخذ النظام العنصرى لبريتوريا درسا من هزيمة النظام العنصرى وغير المشروع  
لايان سميث في روديسيا الجنوبية ، وانه سوف يتخلى بمحض ارادته عن سياسة الفصل العنصرى التي  
ينتهجها ، وان يلتزم بميثاق الامم المتحدة ، لمخطئون تماما بل هم في ضلال .

ومنذ وقت ليس بالبعيد رحب المجتمع الدولي بحرارة بحصول شعب زمبابوى على الاستقلال ، واحرازه نصرا عظيما في كفاحه من أجل التحرر الوطني والتحرر من العبودية . ولقد كانت جنوب افريقيا هي البلد الوحيد الذى لم يفتبط لهذا الحدث ، ان رأيت في هذا التحرر بذور النهاية الحتمية لسياسة الفصل العنصرى التي تنتهجها ، تلك السياسة التي تشكل اهانة حقيقية للضمير الانساني . كما يعنى انتصار شعب زمبابوى أيضا - بالنسبة لجنوب افريقيا - أن اسطورة تفوق الأقلية البيضاء وعدم امكانية قهرها يمكن أن تنهار . واليوم أكثر من أى وقت مضى ، يعيش قادة نظام بريتورى العنصرى في عزلة ، مهددين بتيار النضال المتزايد اصرارا للشعوب الافريقية ضد العنصرية فسي جميع أشكالها ومظاهرها ، ويحظى هذا النضال بتأييد متزايد من جميع الشعوب التي تحترم كرامة الانسان وقيمه .

ان انهيار المعقل الاستعمارى لروديسيا الجنوبية الحليف الوحيد لجنوب افريقيا في الجـزء الجنوبي من افريقيا ، قد ساهم في أن يدفن الى الأبد " تجمع دول جنوب افريقيا " التي كانت تحاول أن تقيمه بغية أن يكون بمثابة منطقة عازلة ضد الدول الافريقية المجاورة . وكنتيجة لهذا الانهيار ، وصل النضال من أجل العدالة والكرامة الانسانية الى أبواب جنوب افريقيا ، مما أثار هلعها وأدى الى مقاومتها كرد فعل يستجيب لفرصة حب البقاء . لكن بدلا من أن تعود الى رشدها وأن تستوعب الدرس ، لجأت حكومة الأقلية العنصرية البيضاء لجنوب افريقيا الى سائر أشكال المناورات بقصد تحقيق هدف مستحيل ألا وهو الابقاء على الوضع القائم في جنوب افريقيا وناميبيا . وتحقيقا لهذا الغرض ، انتهج النظام العنصرى سياسة ذات وجهين تميزت - من ناحية - بموقف عسكري وعدواني متزايد ، ومن الناحية الاخرى ، بموقف مغالط يدعي الرغبة في تسوية الأزمة بوسائل التفاوض .

لذا ، ففي خلال العام الماضي ، ازداد التعذيب والاعتقال الجماعي لمواطني الجنوب الافريقي وناميبيا . ولقد تم بصفة منتظمة اضطهاد أو اعتقال بعض المدافعين عن الحرية واعداءهم ببساطة بغية القضاء على الكفاح الذى يقوم به خصوم الفصل العنصرى . وآخرون غيرهم أسمائهم معروفة جيدا لمنظمتنا - مثل " نلسون مانديلا " و " والتر سيسولو " - قد سجنوا مدى الحياة لأنهم رغبوا في أن يعيشوا في ظروف عادية كتلك التي يجب أن يتمتع بها بني الانسان ، وقد أدينوا لأنهم حاولوا أن يحافظوا على كرامة شعبهم . ولقد علم المجتمع الدولي أخيرا بدهشة واستنكار أن



النظام في جنوب افريقيا الذي يحتل ناميبيا قد حكم بالاعدام على السيد ماركوس كاتاكا . وعلاوة على ذلك ، فان الرأي العام العالمي لم يبق بعد من التدابير الوحشية التي اتخذت ضد المتظاهرين المسالمين في شاريفيل في عام ١٩٦٠ وفي سويتو في عام ١٩٧٦ ، فلقد لجأ النظام العنصرى مسرة اخرى الى الرعب العنيف كي يقضي على الانتفاضة الجماعية للشعب الافريقي ، وذلك بقتل أطفال المدارس الصغار الذين طالبوا بالقضاء على التفرقة العنصرية والتمثيل بهم . ولقد دعمت بريتوريا جهاز الحرب الخاص بها في ناميبيا ، وتستخدم هذا الاقليم كنقطة انطلاق لشن عدوانها ضد دول خط المواجهة - ولا سيما ، انغولا وزامبيا . ولعلنا نتذكر انه خلال الربيع الأول من هذا العام اذ ان مجلس الأمن مرتين أعمال العدوان غير العادلة والتي ليس لها ما يبررها ، والتي يرتكبها نظام جنوب افريقيا ضد سيادة ووحدة اراض كل من جمهورية أنغولا الشعبية وجمهورية زامبيا . وأخيرا تعرضت أنغولا مرة اخرى لأعمال عدوانية ارتكبتها جنوب افريقيا . وكانت الذريعة لهذه الأعمال العدوانية أن هذين البلدين يأويان أشقاء أفارقة ممن هربوا من القمع والرعب السائدان في جنوب افريقيا وناميبيا ، وأنهما يواصلان تأييدهما لكفاح شعوب الجنوب الافريقي ضد الفصل العنصرى والامبريالية . ولكن الهدف الحقيقي من تلك العمليات العسكرية الاجرامية هو تدويل هذا النزاع حتى تضمن أن الرأي العام العالمي لن يبحث المشاكل الحقيقية التي تسود الجنوب الافريقي ، وهكذا يصبح من الممكن لجنوب افريقيا أن تدعم احتلالها غير الشرعي لناميبيا وتؤجل التسوية النهائي لسياستها الخاصة بالفصل العنصرى .

ان العنصرية والفصل العنصرى ليسا فقط مجرد نظام للقمع الوطنى للشعوب الافريقية ولكنهما أيضا أداة تستخدمها الدوائر الرأسمالية والامبريالية لاستغلال ، عن طريق شركاتهم عبر الوطنية ، اليد العاملة الرخيصة للعمال الأفارقة وسلب ونهب الثروات الطبيعية لأراضي جنوب افريقيا وناميبيا . ان بحث هذه المسألة في اللجنة الرابعة ، قد أظهر بوضوح مدى ذلك السلب والنهب والمكاسب الضخمة التي حققتها تلك الدوائر .

ان التحالف بين بعض الدول الرأسمالية الغربية والنظام العنصرى لجنوب افريقيا ، ليس محدودا بالسلب والنهب واستغلال الموارد الطبيعية والبشرية للجنوب الافريقي بل انه يتجاوز ذلك الى مجالات سياسية ، ودبلوماسية ، وعسكرية وحتى نووية . وقد كانت نتيجة ذلك اليوم ، أن نظام بريتوريا العنصرى له قوة عسكرية متطورة وقدرة نووية متقدمة . ان حقيقة أن جنوب افريقيا تمتلك امكانيات الحرب هذه ، قد شجعتها على أن تستخدم قوة أكبر سواء في جنوب افريقيا أو فيما وراء حدود البلاد ، ومن ثم تخلق موقفا في هذا الجزء من العالم يمكن أن يؤدي في أى وقت الى حرب عنصرية تضرّ بالسلم والأمن الدولى .

وبسبب ذلك التهديد الذى يفرضه نظام الفصل العنصرى على الجنوب الافريقي وبقيّة العالم ، فان هذا النظام يجب أن يحارب بجميع الوسائل الممكنة ، وفي المقام الأول عن طريق تطبيق جميع التدابير المنصوص عليها في الفصل السابع من الميثاق ، حتى ننهي فورا جميع أشكال التعاون من جانب الحلفاء الغربيين مع ذلك النظام ، وحتى نضمن عزله التامة . وفي هذا الصدد ، نود أن نكرر هنا موقفنا بأن مجلس الأمن يجب أن يدعو بصفة عاجلة الى عقوبات اقتصادية عالمية والزامية ضد نظام جنوب افريقيا العنصرى واعتماد تدابير فعالة لضمان التطبيق الفعال لقراره ٤١٨ ( ١٩٧٧ ) الخاص بالحظر الالزامى للأسلحة . وعلاوة على ذلك ، فان مجلس الأمن ينبغي عليه أن يتخذ قرارا ينص على تطبيق الحظر الكامل والالزامى على تصدير النفط ضد جنوب افريقيا ، طبقا لقرار الجمعية العامة ٩٣/٣٤ (واو) . ان ذلك الحظر لا يعتبر فقط عنصرا أساسيا للعقوبات الاقتصادية التي وافق عليها المجتمع الدولي ولكنه يعتبر أيضا استكمالا لا غنى عنه لحظر الأسلحة ، لأن توريد النفط يسهل العمليات العسكرية والسياسية لجنوب افريقيا ضد الشعب المضطهد في جنوب افريقيا وفي ناميبيا ، وكذلك في جميع الدول المجاورة .

ان جميع الدول الغربية - انا ما كانت ترغب بحق ، كما ذكرت دائما في هذه القاعة ،  
أن تضع حدا لسياسة الفصل العنصرى - يجب أن تنضم الى جهود المجتمع الدولي لفرض حظر النفط  
ضد جنوب افريقيا . وبالمثل ، انا ما كنا نرغب في أن يكون الحظر مؤثرا وفعالا ، فانه يجب أن ينشأ  
جهاز لرصد شحن البترول الى جنوب افريقيا حتى لا نسمح بأية عمليات غير مشروعة يمكن أن يلجأ  
اليها هذا البلد للحصول على احتياجاته من النفط .

ان وفد جمهورية لاو الديمقراطية الشعبية ، يعتقد انه قد حان الوقت لازالة سياسة الفصل  
العنصرى بصورة جذرية والى الأبد من فوق ظهر كوكبنا . ان تلك السياسة قد أدانها العالم أجمع  
كجريمة ضد الانسانية . ان وفد بلادى لن يدخر أى جهد في تأييد هذه النشطة لجميع أعمال المجتمع  
الدولي لتحقيق ذلك الهدف ، وبذلك نسهم في نجاح عقد الكفاح لمناهضة العنصرية والتمييز  
العنصرى .

السيد سيلوال (نيبال) (الكلمة بالانكليزية) : ان وفد بلادى يود أن يعرب عن  
عميق تقديره لهذا البيان البليغ الواضح الذى أدلى به رئيس اللجنة الخاصة لمناهضة الفصل  
العنصرى ، السفير كلارك من نيجيريا ، عندما قدم لنا التقرير السنوى لتلك اللجنة الوارد في الوثيقة  
Add.1-3 و A/35/22 . ان التقرير يتضمن حصرا شاملا للأنشطة الواسعة التي قامت بها اللجنة  
الخاصة لمناهضة الفصل العنصرى والتي تستهدف الضفلة على الحكام العنصريين في جنوب افريقيا  
حتى يقلعوا عن أعمالهم الوحشية . ولكن حكام جنوب افريقيا كما كانوا دائما ، قد تجردوا من كل  
احساس .

ان حصول زيمبابوى على استقلالها هذا العام ، قد احتفلت به جميع الشعوب المحبة للحرية  
في العالم . وقد كان يجب أن يثبت هذا الحدث لحكام جنوب افريقيا عدم جدوى محاولتهم اليائسة  
لحرمان شعب جنوب افريقيا من حقه في الحرية والاستقلال . ولكنه بدلا من الاستفادة من دروس  
الماضي وما وقع من أحداث في زيمبابوى ، فان حكام جنوب افريقيا قد كثفوا من أعمالهم غير الانسانية  
للقمع .

ان جميع قطاعات الشعب المضطهد في جنوب افريقيا ، قد كثفت من نضالها من أجل  
الاستقلال . ان الاضرابات على مستوى الدولة من جانب الطلبة والعمال والمظاهرات على نطاق

واسع من جانب أجزاء أخرى من السكان الملونين - التي لم ترغب الحكام على اتخاذ خطوات ايجابية - قد قوبلت بردود فعل سلبية فقط . ان هؤلاء الحكام لم يكتفوا أو يقنعوا بالاستفلال ، والاضلهاد ، والقمع ، والتفرقة العنصرية ، وبناء البانتوستانات ، وسجن آلاف الطلبة والعمال وغيرهم ، ولكنهم ذهبوا الى أبعد من ذلك بقتلهم لطلبة المدارس .

ان النداء الذي وجهه مجلس الأمن في قراره ٤٧٣ (١٩٨٠) الصادر في ١٣ حزيران/يونيه ١٩٨٠ بوقف العنف والقمع ، لم يلق آذانا صاغية من جانب حكام جنوب افريقيا . وبدلا من الافراج عن السجناء السياسيين مثل والتر سيشو ، ونلسون مانديلا وغيرهما ، فانه يبدو أن الحكام العنصريين مصممون على ملء سجونهم أكثر وأكثر . ويبدو أن القتل والسجن هما الجوهر الأساسي للتشريعات والمحاكمات المزيفة التي يجريها الحكام في جنوب افريقيا . ان السؤال البسيط هو ، الى أي مدى يأمل القادة البيض في أن يعيشوا على حساب حرمان شعب جنوب افريقيا من حقوق الانسان ؟ واليوم ، فان السكان السود في جنوب افريقيا الذين يبلغون ٢١ مليون نسمة ، قد تمت معاملتهم معاملة تمييزية وأذلوا وسجنوا وحتى قتلوا في عقود ادهم ، رغم مقاومتهم العنيفة أو السلمية . وكل هذا يحدث رغم القرارات ذات الصلة التي تتخذها الجمعية العامة ومجلس الأمن . اننا نحث بكل اخلاص مجلس الأمن على أن يتخذ اجراء فعالا دون أي تأخير وأن يتدارس التدابير الملائمة بمقتضى الفصل السابع من الميثاق . ان اللجنة الخاصة لمناهضة الفصل العنصري ، قد طالبت عن حق بفرض عقوبات الزامية وشاملة ، في ظل نظام للرقابة الفعالة .

ورغم الادانة العالمية للسياسة التي يتبعها حكام جنوب افريقيا ، فان الشركات عبر الوطنية فيها سواء كانت قد تكونت في اراض اجنبية أو نشأت وترعرعت في جنوب افريقيا نفسها ، تقدم الدعم الاقتصادي والصناعي لسياسة الفصل العنصري ، وهي بذلك تسهم في الاستفلال الوحشي للسكان السود . واذ ما تركنا جانبا الدور الأساسي الذي تلعبه هذه الشركات في الصفقات المالية الرئيسية والبتروكيمياوية والتجارة الخارجية والتعدين والصناعة وما الى ذلك ، فاننا يجب أن نلاحظ بحذر دورها الأساسي في الامداد بالأسلحة . ان هذا التعاون الخارجي في انتاج وتوريد الترسانات العسكرية للنظام العنصري ، انما هو انتهاك صارخ لحظر الأسلحة الذي فرضه مجلس الأمن عام ١٩٧٧ باصداره القرار ٤١٨ (١٩٧٧) . ومن ثم ، فانه من الضروري أن تكون هناك عقوبات صارمة على بيع الأسلحة والمعدات الدفاعية ، بالإضافة الى البترول والمنتجات البترولية .

ان الجمعية العامة ، من خلال قرارها ٩٣/٣٤ هـ في ١٢ كانون الاول / ديسمبر

١٩٧٩

" ترجو من مجلس الامن أن ينظر على وجه السرعة في اتخاذ تدابير الزامية ترمي الى منع النظام العنصرى في جنوب افريقيا من تفجير او استحداث أو حيازة أسلحة نووية ، وأن يحذر من أن حيازة هذا النظام للأسلحة النووية أو تجريبه لها ، سيواجهان بتدابير قمعية بمقتضى الفصل السابع من الميثاق" (قرار ٩٣/٣٤ هـ )

انني لست في حاجة لأن أشير هنا الى الحظر الذى ينطوى عليه حصول القادة البيض في جنوب افريقيا على الاسلحة النووية . ان ذلك سيضيف مزيدا من المشكلات ليس فقط بالنسبة لشعب جنوب افريقيا الذى يناضل من أجل تحرره ، ولكنه سيكون أيضا خطرا كبيرا يتهدد الشعب في هذا الاتليم ككل . لقد أوصت اللجنة الخاصة في الفقرة ٣٢٥ من تقريرها بـ

" الانتباه العاجل لتدعيم الآليات الخاصة بفرض هذا الحظر على الاسلحة . وهي تعتبر أنه من الضروري أن يتم تنفيذ هذا الحظر وفقا للطلب الذى تقدمت به الجمعية العامة لمجلس الامن في القرار ٩٣/٣٤ دال في ١٢ كانون الاول / ديسمبر

١٩٧٩ " (A/35/22, Para. 325)

ان أى نظام لا يبرر حكمه الا على أساس اللون لحكامه ، لا يمكن أن يبقى للابد بمساعدة مذابح مثل شاربيل وسويتو والطغيان اليومي الذى يمارسه هؤلاء الحكام . ان الحكام البيض لجنوب افريقيا سيفقدون المزايا غير الشرعية من خلال قبولهم لحكم انساني ومتعدد الاجناس ، ان مقاومتهم لهذا ، سوف يمثل وصمة عار على جبين الانسانية .

ان المجتمع الدولي ينبغي أن يبذل قصارى جهده لكي يمارس كل ضغط ممكن على حكام جنوب افريقيا من أجل أن تستعيد الاغلبية السوداء في هذا البلد حقها في تشكيل حياتها ومستقبلها .

السيد عبد الرحمن عبد الله (السودان) : بسم الله الرحمن الرحيم ، يسعدني

أن أعرب عن تقديري واشادتي التامة بالجهود التي بذلتها اللجنة الخاصة بمناهضة سياسة الفصل العرقي برئاسة السفير كلارك - والتي تتشرف بالادى بعضويتها - في اعداد التقرير

المعروض أمامنا في الوثيقة A/35/22 وملحقاتها ٣١ و٣٢ . جاء تقرير اللجنة وافيًا ومحتويًا لكل الجوانب المتعلقة بسياسات الفصل العرقي والتمييز العنصري التي تمارسها حكومة الاقلية العنصرية في جنوب افريقيا ، ومتضمنًا لتوصيات هامة وحاسمة في سبيل القضاء على تلك السياسات اللاانسانية .

لا توجد بين جميع المسائل السياسية المتعلقة بحقوق الانسان ، والتي تواجه الامم المتحدة اليوم ، مسألة تتطلب الاهتمام الدولي والادانة الاجماعية مثلما تتطلبه ممارسات النظام اللاانساني في جنوب افريقيا لسياسات الفصل العرقي ، وليس هنالك أمر له طابع مأساوي مثل هذه المسألة ، اذ أنه لم يتجاسر أي بلد منذ سقوط الرايخ الثالث ووأد النازية أن يعلن أمام العالم عن قوانين جائرة ومجحفة في نالهما ، وعدم انسانيتهما ما بلغته قوانين نظام جنوب افريقيا العنصري .

ان نظام الفصل العرقي الذي تمارسه الاقلية العنصرية في جنوب افريقيا - والتي تمتلك وتهيمن على القوى السياسية والاقتصادية هناك - يعتبر سبة خزي ووصمة عار في جبين الانسانية جمعاء لما يكتنفه من انتهاك صارخ لاساسيات حقوق الانسان ، واضطهاد واستغلال بشع للغالبية العظمى من السكان الاصليين . كما أنه لا يمثل فقط مأساة يعاني منها الملايين من المضطهدين في الجزء الجنوبي من قارتنا فحسب ، بل يشكل بغلوائه تهديدًا للامن والسلم الدوليين ، مما يلزم جميع الشعوب والحكومات المحبة للسلم والحرية والكرامة الانسانية اتخاذ الخطوات العاجلة لترقية التضامن الدولي لعزل نظام جنوب افريقيا العنصري ، ولتقديم الدعم والتأييد لحركات التحرر الوطنية في آزانيا .

لقد شهد عامنا هذا تطورات هامة تدعو الاسرة الدولية الى بذل مزيد من الجهد الجاد للوفاء بالتزاماتها للقضاء على جريمة الفصل العرقي حتى يتحقق لشعب آزانيا جميعه ، بشخص النثر عن الجنس أو اللون أو الاصل ممارسة حقوقه الثابتة في تحقيق حكم الاغلبية . فقد نال شعب زمبابوي البطل في نيسان /ابريل الماضي استقلاله الوطني بعد كفاح طويل ومرير ، وقتال مسلح ضد نظام الاقلية العنصرية غير الشرعي . ويشكل هذا الانتصار الرائع مزيدًا من العزل لنظام الفصل العرقي في جنوب افريقيا - كما تصاعد الكفاح المسلح الذي يخوضه شعب ناميبيا بقيادة

حركته الوطنية - سوابو - مسجلا خطوات متقدمة رغم توسع وتكثيف العمليات العسكرية والقمع الذي تمارسه سلطات الاحتلال غير الشرعي في ذلك الاقليم ، وتجاهلها التام لقرارات مجلس الامن لمنح الاستقلال التام لناميبيا . وفي جنوب افريقيا نفسها ، هنالك تقدم ملموس وياهر في نشاط حركات التحرر الوطني المناهضة للفصل العرقي ، مما يعد مؤشرا ايجابيا لازدياد الوعي السياسي بين افراد الشعب المضطهد ، وتصميمه على القضاء على سياسات الفصل العرقي ، وقيام دولة ترتكز على اسس العدالة والحرية والديمقراطية . في خلال الاشهر الماضية قام الطلاب السود بمظاهرات واسعة النطاق ضد التفرقة العنصرية في التعليم أوسع وأشمل وأعنف من تلك التي جاءت في أعقاب مذبحتي شاريفيل وسويتو . الى جانب اضرابات اتحادات العمال السود والهجوم المسلح على بعض الشركات المتعددة الجنسيات أهمها الهجوم على شركة ساسول ( SASOL ) لاستخراج النفط من حقول الفحم في حزيران / يونيه الماضي . هذا بالإضافة الى المشاركة والتأييد التام للحملة الهادفة لاطلاق سراح نيلسون مانديلا ورفاقه من السجناء السياسيين .

بيد وجليا أن النظام العنصري في جنوب افريقيا سادر في فيه ، ولا يود أن يثوب لرشده ويعي درس زمبابوى ، كما أنه رغم الشجب والادانة الدولية المتزايدة لسياسات الفصل العرقي التي تنتهجها سلطات بريتوريا ، فان استجابة جنوب افريقيا تأتي بسن مزيد من التشريعات والقوانين التمييزية والعرقية ، وباستمراريتها في انشاء ما يسمى بالباننوتستانات أو الدويلات ذات الاستقلال المزعوم . وبابتداع أسلوب جديد تحاول به اطالة عمر نظام الاقلية العنصرية في التحكم والسيطرة بخلق دور استشاري للملونين والهنود مع تجاهل تام للاغلبية السوداء . وبهذه المراوغة تتحدى جنوب افريقيا العالم أجمع لا دراكها التام بأن العالم ، ممثلا في هذه الجمعية الموقرة ، قد رفض وسيظل يرفض هذه السياسات ويعتبرها لاغية وباطلة . ونود هنا أن نؤكد ايماننا الكامل بأن نظام الفصل العرقي الذي تمارسه الاقلية العنصرية في جنوب افريقيا لا يمكن اصلاحه أو ادخال تحسينات عليه بل ينبغي اجنتائه من جذوره بتسليم السلطة للشعب وبالقضاء على كافة أشكال التمييز العنصري والفصل العرقي وقيام نظام اجتماعي ديمقراطي يكفل الحقوق المتساوية للجميع .

ما زال نظام جنوب افريقيا العنصرى يواصل حملاته الشرسة لملاحقة واعتقال وتصفية جميع المواطنين الذين يرفضون سياسة الفصل العرقي وزجهم في السجون وتعذيبهم . ولم يكتف النظام العنصرى بسجن الثوار ونفيهم فقط ، بل عمد الى اغتيال المثات غيلة وغدرا وأعدم العديد من الشهداء الثوار وعلى رأسهم الشهيد جيمس مانجى . كما حصد بالرصاص الآثم طلاب المدارس الثارين ضد الفصل العرقي .

ان المعاناة والظروف القاسية للانسانية التي يعيشها السجناء السياسيون في جنوب افريقيا تحتم على أعضاء هذه الجمعية الموقرة المحيين للعدالة والحرية ، بذل كل الجهد لتفويض التوصيات البناءة التي جاءت في الفقرة ٣٨٨ من تقرير اللجنة الخاصة لمناهضة الفصل العرقي المعروض أمامنا ، حتى يتم اطلاق سراح هؤلاء السجناء ووقف المحاكمات التعسفية التي تقوم بها سلطات بريتوريا .

لقد واصلت جنوب افريقيا تهديداتها وغاراتها العدوانية على دول المواجهة الافريقية . ففي عامنا هذا اعتدت على أراضي أنغولا وزامبيا مسببة خسائر فادحة في الأرواح والممتلكات . الى جانب تهديداتها لموزامبيق وزمبابوى وليسوتو . ان دول المواجهة الافريقية التي تتحمل بشجاعة وتضحية مسؤولياتها في تأييد الكفاح التحررى في جنوب افريقيا ، ينبغي أن تجد من الأسرة الدولية كل عون ومساعدة حتى تتمكن من حماية استقلالها ، ووحدة أراضيها ، وتعويض الخسائر التي تلم باقتصادياتها ومواردها الطبيعية من جراء تلك الغارات الوحشية . ونود هنا أن نعرب عن تأييدنا التام للتوصية المقدمة لهذه الجمعية الموقرة ، لاعتبار أى تهديد أو اعتداء تقوم به حكومة جنوب افريقيا العنصرية ضد دول المواجهة هو اعتداء على الأسرة الدولية وانتهاك وانتقاص لمنظمة الأمم المتحدة .

لقد أكد لنا الواقع ، على مدى الأربعة والثلاثين عاما الماضية من عمر منظمنا الموقرة ، أن النظام العنصرى في جنوب افريقيا لن يتخلى طواعية عن ممارسة سياساته العنصرية طالما أنه يتلقى الدعم السياسي والأدبي والتعاون الاقتصادي والعسكرى والمادى من بعض الدول الأعضاء في هذه المنظمة . ان تلك الدول بتعاونها ودعمها المتعاضم لذلك النظام العنصرى تعمل على تشجيعه للمضي قدما في سياساته الوحشية والانسانية . وينبغي ، اذا كانت هنالك ثمة جدية أو تصميم نحو القضاء على العنصرية في جنوب افريقيا ، أن تلتزم كافة الدول بتحمل مسؤولياتها وبممارسة أقتضى



أنواع الضغوط على ذلك النظام العنصرى ، وأن تطبيق الأحكام والتدابير الواردة في الفصل السابع من الميثاق ، والالتزام والتأييد والتنفيذ الفورى لقرار مجلس الأمن رقم ١٨٤ الى جانب فرض المزيد من العقوبات على ذلك النظام وعزله ومقاطعته في كافة المجالات السياسية والاقتصادية والثقافية .

ما يؤسف له حقا أنه باطلاعنا على تقارير الندوات العالمية التي عقدت مؤخرا عن دور الشركات عبر الوطنية وبشأن فرض العقوبات ضد نظام جنوب افريقيا العنصرى ، اضافة لتقريرى البنك الدولى وصندوق النقد الدولى ، يتضح لنا مدى بشاعة وضخامة التعاون الاقتصادى والتجارى والعسكرى مع النظام العنصرى . فقد بلغت الاستثمارات الأجنبية والقروض والمساعدات الاقتصادية لذلك النظام أرقاما فلكية . كما أن جنوب افريقيا قد تمكنت خلال تعاونها العسكرى مع بعض الدول والشركات عبر الوطنية من حيازة أحدث الأسلحة بما في ذلك تطوير قدراتها النووية . وقد ارتفعت ميزانية الدفاع لعامي ١٩٨٠ / ١٩٨١ التي أعلنها برلمان النظام العنصرى في آذار / مارس الماضى لأكثر من ٢٧ بليون دولار ، أى بزيادة تتجاوز ٤٥ في المائة من الميزانية الماضية .

ان نظام جنوب افريقيا - اليوم - في مفترق الطرق بين الحل المنطقي بانها كل أشكال الفصل العرقي ، والقمع الوحشي وبداية مرحلة تحقيق حكم الأغلبية لكل الشعب ، وبين تصعيد وتكثيف الصراع الذى ازدادت خطورته نتيجة لاستمرارية النظام العنصرى في التسلح والسعي لامتلاك قدرات نووية . وعلى الأسرة الدولية ألا تسمح للنظام العنصرى بزيادة حدّة التوتر والصراع في جنوب افريقيا . كما أن استقلال زيمبابوى يجب أن يتبعه عمل دولى ضد نظام بريتوريا حتى يتم استقلال ناميبيا وتحقيق حكم الأغلبية في آزانيا . ونود هنا أن نعرب مجددا عن ترحيبنا بالاقترح البناء لعقد مؤتمر عالمى بشأن فرض العقوبات على حكومة جنوب افريقيا ، والذى ستتنظمه الأمم المتحدة بالتضامن مع منظمة الوحدة الافريقية وبمشاركة جميع البلدان والمنظمات غير الحكومية والهيئات الشعبية . ونرجو أن يكون هذا المؤتمر بداية للنهاية الحقيقية للنظام العنصرى في جنوب افريقيا .

كما نود أن نوكد بأن افريقيا قد تجد نفسها مضطرة ازاء مما طالت ومراوغات النظام العنصرى في جنوب افريقيا للدخول في مواجهة مسلحة معه طالما بقي النظام مستمرا في سياسات الفصل العرقي والتفرقة العنصرية . واننا في السودان ، وفي افريقيا قاطبة ، لن نتوانى في تقديم كافة الدعم والمساندة لحركات التحرر في جنوب افريقيا لمواصلة كفاحها المسلح ، ضد الاستغلال والعبودية

والعنصرية حتى ينال شعب آرانيا حقه في السيادة والعيش الكريم على أراضيه دون تفرقة أو تمييز أو استبعاد .

أود في ختام كلمتي ، أن ألفت انتباه هذه الجمعية الموقرة الى تزايد وتنامي العلاقات الثنائية والتعاون المشترك بين النظامين العنصريين في جنوب افريقيا واسرائيل . لقد أوضح لنا الملحق رقم ٢ لتقرير اللجنة الخاصة لمناهضة الفصل العرقي التطورات الأخيرة في العلاقات والتعاون بين جنوب افريقيا واسرائيل في المجالات السياسية والعسكرية والنووية والاقتصادية والثقافية ، التي جانب تبادل زيارات الوفود الرسمية ، ومنها زيارة وزير الدفاع الاسرائيلي لبريتوريا في آذار/مارس الماضي .

وهنا نود أن نهييب بالاسرة الدولية بذل كل الجهد ، واتخاذ الخطوات اللازمة لممارسة كل أنواع الضغوط ضد هذين النظامين العنصريين ، اللذين أدانتها هذه الجمعية الموقرة من قبل ، حتى يتم تقرير المصير لشعب آرانيا وناميبيا وفلسطين .

السيد عصمت عبد المجيد (مصر) : يود وفد بلادي بادئ ذي بدء الاشادة بجهود

السفير كلارك المندوب الدائم لنيجييريا ورئيس لجنة مناهضة الفصل العنصري ، في خدمة هذه القضية النبيلة ، ونعبر عن تقديرنا العميق للسادة أعضاء اللجنة لجهودهم المتواصلة من أجل تنسيق الاجراءات التي تقوم بها الدول ، والحركات المناهضة للفصل العنصري ، والمنظمات الحكومية لمكافحة هذه الجريمة التي ترتكب ضد ضمير وكرامة الانسانية .

منذ السنوات الأولى للأمم المتحدة تناقش الجمعية العامة السياسة العنصرية التي تتبعها جنوب افريقيا ، وصدرت القرارات العديدة التي تدعو الى نظام بريتوريا وممارساته العنصرية وتطالب المجتمع الدولي بضرورة اتخاذ الاجراءات الكفيلة بازالة هذا النظام ، وكفالة حق الشعب الافريقي في الحرية والكرامة الانسانية .

ورغم كل هذه القرارات التي صدرت فان الوضع في جنوب افريقيا يزداد تدهورا حيث أن النظام العنصرى لم يقابلها الا بكل استخفاف . ويعلن من أجل مداع الرأي العام العالمى عن اجراءات اصلاح مزعومة في نظام الفصل العنصرى ، ولكنه في الواقع يمضي باصرار في تنفيذ مخططة اللانسانى متجاهلا تلك القرارات ، ويزداد امحانا في سياسته من خلال أعمال القمع والارهاب ، وينكر على السكان الأصليين حقوقهم الأساسية ، ويخضعهم لاعتقالات ومحاكمات سياسية جائرة ، ويصدر قوانين قمعية وتمييزية جديدة ، ويسرع في تأييد سياسته الرامية الى تفتيت البلد ، عن طريق اقامة البانقوستانات .

ويذكر دليل على كذب مزاعم نظام بريتوريا عن الاصلاح المزعوم ، التجاه الحكومة العنصرية الى أساليب قمعية غير انسانية ، في قمع المظاهرات السلمية التي قام بها الطلبة من الملونين والوانيين لمجرد مطالبتهم بحقوقهم الطبيعي في نظام تعليمي غير تمييزي ، وهو حق اعترفت به وأقرته كل المواثيق الدولية بدءا بالاعلان العالمى لحقوق الانسان .

ان الأساليب الوحشية التي قابلت بها سلطات بريتوريا العنصرية هذه المظاهرات السلمية لشباب أعزل ايدركنا بمذابح شارينيل وسويتو ، والتي تؤكد أن هذه السلطات مستمرة في غيرها ضاربة عرض الحائط بكل المبادئ والقرارات الدولية ، ومتحدية بذلك المجتمع الدولي بأسره . وهو أمر دفع شعب جنوب افريقيا الى الالتجاء الى الكفاح المسلح وتصعيد مقاومته ضد السلطات العنصرية .

ان وفد بلادى سيساهم في استصدار قرارات من الجمعية العامة خلال دورتها الحالية ، تعيد تأكيد مواقفنا السابقة من ادانة النظام العنصرى واتخاذ الاجراءات اللازمة للقضاء عليه ، وبالإضافة الى ذلك يود وفدى ابراز بعض النقاط حتى يتحقق الهدف المنشود .

أولا : يتضح من دراسة التقرير القيم الذى قدمته لجنة مناهضة الفصل العنصرى حول تنفيذ قرارات الأمم المتحدة بشأن الفصل العنصرى، وشيقة (A/35/22/Add.1-S/14156/Add.1) ان هناك العديد من الدول قد قامت بتنفيذ هذه القرارات ، ولكن العامل الأساسى وراء عدم تحقيق الهدف المبتغى من هذه القرارات وهو القضاء على نظام الفصل العنصرى ، هو موقف بعض

الدول الغربية واسرائيل والتي لا تمتثل، حتى الآن لهذه القرارات، وإنما تواصل تقديم العون الاقتصادي والتجاري والتكنولوجي والعسكري والنووي للنظام العنصري، مما يزيد من قدراته على مقاومة الضغوط الداخلية والخارجية، وبالتالي تشجيعه على مواصلة ممارساته العنصرية واعتلال اقليم ناميبيا.

وبالرغم من أن هذه الدول تتعدى عن الوسائل السلمية من أجل وضع حد لسياسة الفصل العنصري، إلا أنها تحمل في نفس الوقت على تدعيم هذا النظام. وغير دليل على ذلك هو رفض هذه الدول تطبيق بعض الاجراءات السلمية الواردة بقرارات الأمم المتحدة ضد نظام بريتوريا.

إن امتثال هذه الدول لقرارات الأمم المتحدة أصبح أمراً ملحا لفرض العزلة الكاملة ضد نظام بريتوريا، وخاصة مع تدهور الوضع في الجنوب الافريقي وتصعيد النظام العنصري لاجراءات القمع والارهاب ضد الوائين السود، وامتدائه المسلحة ضد الدول الافريقية المستقلة. وأخطر من ذلك أنه استمراره على أن يصبح قوة نووية وما يحمله ذلك من احتمالات مخيفة تهدد السلم والأمن الدوليين، ليس في المنطقة فحسب وإنما في العالم أجمع.

ويتضح مما سبق أهمية ما أعلنته الجمعية العامة من اجراء تعبئة دولية امناضة الفصل العنصري. ونود ابراز أهمية تركيز الجهود الدولية في هذا المجال ازاء الدول الغربية التي تتعاون مع نظام بريتوريا، إذ يجب أن توجه هذه التعبئة الى البرلمان، والأحزاب السياسية والاتحادات التجارية والهيئات الدينية والمنظمات الطلابية ومنظمات الشباب والمرأة وأجهزة الاعلام في هذه الدول، لكي تحث قياداتها السياسية على وقف التعاون مع نظام بريتوريا.

ثانياً: بالرغم من قرار مجلس الأمن رقم (٤١٨) لعام ١٩٧٧ والخاص بفرض حائل السلاح على جنوب افريقيا فقد أوضح تقرير لجنة مجلس الأمن المنشأة بقراره (٤٢١) (١٩٧٧) والمعنية بمتابعة هذا الحثار، وهو التقرير الوارد بالمستند S/14179، ان هناك دلائل تشير الى استمرار تدفق الأسلحة على جنوب افريقيا بأساليب خفية من بعض الدول. ولذلك يؤيد وفد بلادنا التوصيات الواردة بالفقرة (٨١) من التقرير المشار اليه، ويأمل في أن يصدر مجلس الأمن قراراً على وجه السرعة يتضمن تلك التوصيات، والتي ترمي الى سدّ أوجه القصور في القرار (٤١٨) لعام ١٩٧٧.

اننا نؤيد بتلك الدول والتي تحفظت أو اعترضت على هذه التوصيات ، أن تسمع  
هذه التحفظات أو الاعتراضات حيث أن مشاركتها شرط بيديها لاستصدار قرار من المجلس لتشد يد  
نطاق حظر السلاح ، بالإضافة الى أن هذه المشاركة من جانبها ، في تنفيذ تلك التوصيات  
لها أثر فعال في تحقيق نتائج ايجابية ، تعجل بالقضاء على نظام الفصل العنصري وعصا  
ناميبيا على استقلال حقيقي عاجل .

ثالثا : يلعب البترول دورا حاسما في القدرات العسكرية للنظام العنصري . وبالرغم  
من أن هذا النظام ذاته قد اعترف في تشريعاته بأن البترول مادة عربية ، الا أن نصوص قرار  
حظر الأسلحة لا تمتد الى البترول . ويؤكد وفد بلادى أهمية فرض حظر بترولي فعال على  
جنوب افريقيا ، حيث أنه أمر مآمل لحظر السلاح . ومن الواضح أن تسهيلات التموين بالبترول  
تساعد نظام بريتوريا على القيام بالعمليات العسكرية والبوليسية ضد شعب جنوب افريقيا وناميبيا  
والدول المجاورة .

ويجب فرض الحظر فورا وقبل قوات الأوان ، حيث ان سوق جنوب افريقيا يعتبر سوقا مربحا لشركات البترول ومن ثم فهي لا تكتفي بمد جنوب افريقيا بالبترول ومشتقاته ، وانما تسهل له الخبرات الفنية الدقيقة في مجال استكشاف البترول والتكرير والصناعات البتروكيميائية والتعدين ومجالات أبحاث مصادر الطاقة البديلة والتي يمكن ان تجعل الحظر في مرحلة لاحقة أمرا فير ذى قيمة ، ويحرم المجتمع الدولي من آثار استخدام هذه الوسيلة .

رابعا ، تدافع الدول الغربية عن نشاط الشركات المتعددة الجنسية باعتبارها وسيلة لاجتثاث تغيير في سياسة الفصل العنصرى التي تنتهجها حكومة بريتوريا وذلك عن طريق التزام تلك الشركات بتحسين احوال العاملين من السكان السود سواء من حيث الأجور او الرعاية الاجتماعية وبضيقون الى ذلك ان انسحاب هذه الشركات من جنوب افريقيا ربما يواكب اضرار بالعمال السود لحرمانهم من فرص العمل .

ولاشك ان هذه حججا نظرية تقوم على افكار فير حقيقية ، فالأقلية البيضاء لا ترفب حقيقة في اجراء تغييرات جوهرية ، وفي نفس الوقت فان هذه الشركات لا يهملها سوى جني الأرباح الطائلة مستفيدة من العمالة الرخيصة . ولذا فان العبرة ليست فيما تقدمه هذه الشركات الى العمال - وهي كلها اجراءات مظهرية - وانما فيما يترتب على انشطتها من دعم قدرات النظام العنصرى في الاستمرار في قمع الأقلية السوداء .

خامسا ، لاحظ وفد بلاوى ان عدد الدول التي قدمت مساهمات لصندوق الأمم المتحدة الاقتماني لجنوب افريقيا والموضح بالجدولين ١٢ و ١٣ من المستند (A/35/22/Add.1) لا يتناسب اطلاقا مع عدد الدول الاعضاء بالمنظمة ولذلك نأمل ان تساهم الدول بسخاء في مثل هذه الصناديق حتى يتسنى لها القيام بأعبائها .

سادسا ، كما نعلم فقد اصدرت الجمعية العامة قرارها ١٦٢ / ٣٣ بشأن اعتماد الدول الشقيقة بوتسوانا وسوازيلند وليسوتو وملاوى وموزامبيق وشعب ناميبيا على امداد جنوب افريقيا باليد العاملة المهاجرة ولذلك نقترح ان تتم دراسة تفصيلية بالمشاركة بين لجنة مناهضة الفصل العنصرى ومنظمة الوحدة الافريقية وبرنامج الأمم المتحدة للتنمية واللجنة الاقتصادية لافريقيا حول السبل والوسائل التي تمكن تلك الدول من الاستفادة الكاملة من القوى العاملة المتاحة لديها من اجل تنميتها الاقتصادية ، وبالتالي حرمان نظام الفصل العنصرى من استغلال هذه اليد العاملة .

سابقا ، من الوسائل التي تساعد في القضاء على سياسة الفصل العنصرى ايضا تنفيذ الدول للاتفاقية الدولية لقمع جريمة الفصل العنصرى والمعاقبة عليها وقد وقعت وصدقت عليها حتى ١١ آب / اغسطس ١٩٨٠ ، ٥٨ دولة من بينها مصر ولذلك نأمل في ان تصدق كل الدول الاعضاء عليها . من هذا الاستعراض الموجز يتضح ، وكما سبق ان كررناه مرارا سواء في الجمعية العامة او امام مجلس الأمن ، انه لكي يتسنى القضاء على نظام الفصل العنصرى - وهو ما يتفق عليه الجميع - فلا بد من فرض العزلة الكاملة عليه . ولن يتحقق هذا الا بقيام مجلس الأمن بفرض عقوبات الزامية وشاملة ضد هذا النظام طبقا للفصل السابع من الميثاق ونؤكد في هذا الصدد ضرورة اعتماد الجمعية العامة لتوصيات لجنة مناهضة الفصل العنصرى والواردة بالفقرات من ٣١٢ الى ٣٥٩ من تقرير اللجنة والوارد بالوثيقة (A/35/22) .

ان حتمية فرض العقوبات الشاملة على جنوب افريقيا انما يؤكد الدرس المستفاد من زيمبابوى عندما فرضت مثل هذه العقوبات ضد نظام ايان سميث العنصرى والتي كانت دعما للكفاح البطولى لشعب زيمبابوى مما ادى في النهاية الى سقوط ذلك النظام .

ان مصر لن تدخر جهدا من أجل استمرار تقديم العون المادى والمعنوى لشعب الجنوب الافريقى بقيادة حركات تحريره الوطنية الذى يخوض كفاحا مريرا في ظروف فاشية فرضت عليه ، ولن نقبل اى حل لا يقوم على حكم الاقلية السوداء في جنوب افريقيا وناميبيا .

السيد كاتابوديس (اليونان) (الكلمة بالفرنسية) : مرة اخرى تتناول الجمعية العامة مشكلة الفصل العنصرى ، ومرة اخرى نجدنا مضطرين لملاحظة انه لم يحدث اى تقدم حقيقي في تصحيح الوضع الذى يتناقض تماما مع ابسط قواعد الكرامة للانسان ، وتخالف المبادئ الاساسية للميثاق . ان السكان السود في جنوب افريقيا يواصلون العيش في معازل ، ولا زالوا محرومين من حقوقهم السياسية والاقتصادية ، والثقافية وفيها من الحقوق . ان ألوان الاضطهاد ، التي يتعرض لها اولئك الذين يجراءون على رفع اصواتهم لمعارضة ذلك الموقف ما زالت مستمرة . وليس علينا الا ان نقرأ الانطباع الوارد في تقرير اللجنة الخاصة لمناهضة الفصل العنصرى حتى نقف على الجحيم الذى يعيش فيه سكان جنوب افريقيا ، وجريمتهم الوحيدة تتمثل في لون بشرتهم . ان حكومة جنوب افريقيا

ما زالت مستمرة في عنادها وتتحدى مطالب الرأي العام العالمي ، تحت انطباع خطأ يتمثل في ان  
الرأي العام العالمي فير قادر على فرض وجهة نظره .  
ماذا يمكن للمجتمع الدولي ان يفعله ازاء هذه الاوضاع ؟ ان الجمعية العامة ومجلس الأمن ،  
والأجهزة الاخرى ذات الصلة في الأمم المتحدة قد وافقت خلال سنوات طويلة على مجموعة من القرارات  
التي تربي الى احبار حكومة بريتوريا على احترام احكام الميثاق الذي وقعته بحرية والتي تلتزم بـ  
قانونيا ومعنويا . ويتعين على اعضاء منظمنا ان يطبقوا ، بطريقة متسقة ، القرارات الخاصة بالموضوع .  
وليس ثقل الادانة العالمية وحدها بل وايضا العمل المنسق هي التي يمكن ان تؤدي في النهاية الى  
ارغام جنوب افريقيا على التخلي عن السياسة التي وضعتها على هامش المجتمع الدولي وجعلتها خارجة  
على القانون .



ان اليونان من جانبها ، قد احترمت تماما جميع القرارات التي وقمت عليها وتحترم الالتزامات الناشئة عنها . ولذلك فان بلدى قد طيق قرار حظر توريد الأسلحة الى جنوب افريقيا وقرار حظر الاشتراك في الألعاب الرياضية التي تشترك فيها جنوب افريقيا . وفي هذا السياق ، ينبغي أن نذكر كذلك أن اتحاد الألعاب الرياضية في تشرين الثاني / نوفمبر من العام الماضي قد حظرت اشتراك عدد من لاعبي الجولف من جنوب افريقيا في المسابقة الدولية التي نظمت في أثينا وقد فعل ذلك رغم الضغط الذي تعرض له في هذا الخصوص . وعلاوة على ذلك ، فان بلدى يساهم بانتظام في مختلف برامج المعونة المقدمة لشعب جنوب افريقيا مثل : صندوق الأمم المتحدة الائتماني لجنوب افريقيا وصندوق نشر المعلومات ضد نظام الفصل العنصرى وما الى ذلك . وبالإضافة الى ذلك ، فان حكومة اليونان قد أدانت أيضا نظام الفصل العنصرى في جميع مظاهره . اننا نعارض سياسة البانتوستانات التي تهدف الى تغيير الطبيعة الديموغرافية لجنوب افريقيا والى جعل سكانها السود ليس فقط مواطنين من الدرجة الثانية ولكن مبعدين في ذات بلد هم ، من أجل الاحتفاظ بأكثر الأراضي والمناجم خصوية والموارد الاخرى للسكان البيض لاستغلالها من جانبهم وخدمتهم وغيرهم . ولنفس الأسباب ، فاننا ندين الغزوات المسلحة ضد البلدان المجاورة لجنوب افريقيا وخاصة أنغولا والتي تدفع الثمن نظرا لتأييدها لشعب جنوب افريقيا الذى يناضل من أجل كرامته وحقه في الاشتراك في الحياة السياسية والاقتصادية والثقافية لبلاده .

ولا يجدر بي أن أختتم بياني هذا وهو بيان مختصر للغاية بالنظر الى ضخامة المشكلة ، دون أن أركز على أحد الجوانب الخاصة بها والذى بطبيعته يخلق مصاعب لبلدان معينة بما فيها بلدى ، وأشير هنا الى النضال المسلح باعتباره وسيلة للقضاء على نظام الفصل العنصرى . ومن ناحية فاننا نشعر بتعاطف عظيم حيال ضحايا هذا النظام الكريه ونشاطرهم مشاعرهم بالاحباط وخاصة بالنظر الى غطرسة سلطات جنوب افريقيا .

ولكن من ناحية اخرى ، فان الالتجاء الى القوة كوسيلة لمواجهة المواقف التي تتطوى على انتهاك صاخر للميثاق يمكن أن تنجم عنه عواقب خطيرة بالنسبة للجميع بما في ذلك السكان الأبرياء . ولهذا السبب فان واضعي الميثاق قد توخوا منتهى الحذر في تحديد الظروف التي لا مفر فيها من استعمال القوة . والى أن تتحقق مثل هذه الظروف ، فانه من الصعب على وفدى تماما أن يصوت لصالح أى مشروع قرار يدعو الى النضال المسلح بغض النظر عن أهداف مثل هذا المشروع .

ان نظام الفصل العنصرى لا يعتبر انتهاكا لأكثر حقوق الانسان قدسية فحسب بل انه يعتبر أيضا مصدر للخجل بالنسبة لهؤلاء الذين يمارسونه . انه يعتبر مهينا بالنسبة لمن يمارسونه أكثر منه بالنسبة لضحاياه . ان قادة جنوب افريقيا والسكان البيض هناك يجب أن يدركوا ، ولو في آخر لحظة ، حقيقة بسيطة وهي أن سياساتهم ليست ظالمة وغير انسانية فحسب بل ان مآلها الى الفشل ، ويجب عليهم أن يقلعوا عن هذه السياسة قبل أن يفوت الأوان . ان هذا هو ثمن بخس يدفعونه من أجل اعادة انضمامهم الى أسرة الأمم .

السيد ترويانوفسكي (اتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية) (الكلمة بالروسية) :

منذ وقت طويل والمجتمع الدولي يعارض تماما سياسات وممارسات الفصل العنصرى لحكومة جنوب افريقيا التي تنتهك حقوق الانسان لعشرين مليون من المواطنين الذين يشكلون السكان الأصليين للبلاد . ان سياسة الفصل العنصرى تنتهك المبادئ الأساسية الواردة في ميثاق الأمم المتحدة من حيث احترام حقوق الانسان والحريات الاساسية للجميع بصرف النظر عن العرق أو الجنس أو اللغة أو الدين .

ومن الطبيعي ان هذه السياسة تؤدي الى قلق المجتمع الدولي والأغلبية الساحقة للدول الأعضاء في الأمم المتحدة . واسمحوا لي أن أشير هنا الى العمل الممتاز الذى قامت به اللجنة الخاصة لعناضة الفصل العنصرى برئاسة السفير كلارك الممثل الدائم لنيجيريا . ان العديد من القرارات التي اتخذتها الأمم المتحدة ، قد أدانت الفصل العنصرى باعتباره جريمة ضد الانسانية وقد أبرزت أن سياسة وأنشطة نظام الفصل العنصرى في جمهورية جنوب افريقيا تمثل تهديدا للأمن والسلم الدولي . ان مجلس الأمن والجمعية العامة للأمم المتحدة ، قد طلبا عدة مرات من سلطات بريتوريا أن تضع حدا لسياسة الفصل العنصرى وأن تعطي لجميع مواطني جنوب افريقيا حقوقهم السياسية وغيرها على قدم المساواة بما في ذلك حقهم في تقرير مصيرهم بحرية .

ومع ذلك فان النظام العنصرى لجنوب افريقيا متحديا علنا قرارات الأمم المتحدة ، يستمر في سياسته اللاانسانية للفصل العنصرى وينكر على هذا الشعب المضطهد في هذا البلد حقوقه الأساسية في المجالات السياسية والاقتصادية والمدنية . ان جهود حكام جنوب افريقيا للابقاء بأي

شمن كان على نظام الفصل العنصرى ، تنبني أولا على أن هذا النظام يحاول أن يحصل على شروط أفضل من أجل استغلال السكان المحليين بصورة غريبة وبحيث يحصل على فوائد ضخمة لرؤوس أموال الاحتكارات الأجنبية العنصرية .

وكما جاء في وثائق الأمم المتحدة وفي تقرير لجنة الفصل العنصرى في آذار / مارس من العام الحالى ، فان العمال غير البيض في جنوب افريقيا تدفع لهم أجور تبلغ  $\frac{1}{8}$  بل وحتى  $\frac{1}{10}$  من الأجور التي تدفع للعمال ابيضين . وفي سياسة الفصل العنصرى فان المرأة والطفل يعانيان بصورة أكثر من غيرهما . ان معدل وفيات الأطفال الأفارقة المرتفع في جنوب افريقيا بسبب سوء التغذية الخطير ، هو معدل كبير للغاية . والسبب الثانى لارتفاع معدل الوفيات ؛ هو الافتقار الى الرعاية الطبيعية والاستغلال القاسى للأطفال في مجال العمل .

ان نظام التعليم للسكان الأفارقة في جنوب افريقيا ، يعتبر ظاهرة مخجلة فهو يواصل بشكلى واضح اتباع هدفه في منع الأطفال السود من تحسين مستواهم العقلي . كذلك فاننا نجد أن ما ينفق على تعليم الطفل الأبيض هناك ، يصل الى ثمانية أمثال ما ينفق على تعليم الطفل الأسود .

ان أحد الاتجاهات الأساسية لسياسة الفصل العنصرى ، هو تحويل الدولة الى " بانتوستانات " وهذا يعني اقتلاع ملايين الأفارقة من أقاليمهم واعادة توطينهم في أقاليم اخرى تخصص لهم . كما تهدف هذه السياسة الى قسمة وتفتيت الشعب الافريقي بصورة مصطنعة والى حرمانه من حقه في أرضه والى زيادة دعم حكم الأقلية البيضاء . ان الأقاليم التي خصصت للسكان الأصليين ، تمثل فقط ١٣ في المائة من مساحة البلاد وهي في الواقع تمثل أفقر أجزاء البلاد فيما يتعلق بالموارد الطبيعية .

ان البطالة والفقر المدقع والجوع والأمراض ، هي من نصيب الأفارقة الذين يساقون الى البانتوستانات بواسطة نظام الأقلية البيضاء ، وهناك يحرمون ليس فقط من جميع حقوقهم بل وأيضا من الجنسية الرسمية وهم يخضعون للعبودية الحقيقية . ومن أجل الاحتفاظ بهذا الحكم القائم على القمع والاستغلال دون رحمة لسكان البلاد الأصليين ، تستخدم سلطات بريتوريا أقصى الوسائل ضد معارضي الفصل العنصرى وتقوم بزيادة قمعها للسكان السود . وفي الواقع فان الجميع يذكرون أحداث سويتو ومناطق اخرى في جنوب افريقيا ، حيث استخدم نظام جنوب افريقيا أكثر الوسائل تطرفا فسي محاولة لتحطيم معارضة جماهير السكان الأفارقة .

( السيد ترويانوفسكي ، اتحاد  
الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية )

وفي ١٩٨٠ قامت سلطات بريتوريا العنصرية بموجة جديدة من القمع والاضطهاد وهاجمت الطلاب والمنظمات الدينية التي كانت تعارض الفصل العنصرى .

وفي الكفاح من أجل حقوق الانسان الأساسية ، فان العديد من أفضل قادة السود والجماعات الوطنية في البلاد قد ضحوا بحياتهم أو سجنوا في زنانات جنوب افريقيا ، ونحن نعرف اسم نلسون مانديلا ، ووالتر سيسولو وجوفان مابكي وغيرهم من الذين يكافحون ضد الفصل العنصرى والذي أصبح رمزاً للكفاح من أجل الحرية ومن أجل تطبيق حقوق الانسان .

ان المجتمع الدولى يطالب بوقف العنف ضد السكان الأفارقة وتحرير السجناء السياسيين . ونحن ندين سياسة جنوب افريقيا في قمعها الجماعى للذين يعارضون الفصل العنصرى . وعلى ذلك فان الجمعية العامة يجب أن تعلن عن الطبيعة الشرعية للكفاح الذى يقوم به شعب جنوب افريقيا وحركات تحرره الوطنية ، هذا الكفاح الذى يخوضونه بجميع الوسائل بما فى ذلك الكفاح المسلح حتى يضمنوا ازالة نظام الفصل العنصرى وحتى يتمكن شعب جنوب افريقيا بأكمله من أن يمارس حقه فى تقرير المصير . وفى نفس الوقت فان الجمعية العامة يجب أن تعاون عن طريق أعضائها ، حركات التحرر فى جنوب افريقيا فى هذه المرحلة الحرجة من نضالها .

ومن المعروف عالمياً ، حقيقة أن كفاح الشعب المقهور فى جنوب افريقيا من أجل التوصل الى حقوقه ، قد وصل الى مرحلة حاسمة حقا ، حتى بالنسبة الى سلطات بريتوريا العنصرية نفسها . ان موجة التحرر فى جنوب افريقيا ، أصبحت على وشك أن تفرق الحصن الأخير للعنصرية فى ذلك البلد . ان شعب زيمبابوى ، قد قام بالاطاحة بنظام ايان سميث العنصرى ومؤيديه من الخارج وذلك بكفاحه البطولى ضد هؤلاء المستعمرين الذين كانوا مستعدين للدفاع عن موقفهم ووجودهم فى ذلك البلد من خلال عملائهم فى روديسيا . والآن فان مشكلة استقلال شعب ناميبيا هي التي يجب أن تحظى بالأولوية الكاملة .

ان هذه المشكلة تتزامن مع الجرائم التي يقوم بها نظام بريتوريا العنصرى . وفى العام الحالى فقد شهدنا ثورة شبت من الطلبة ومن العاملين السود ضد النظام .

ان اغراب العمال المحليين الوطنيين ، قد أدى الى محاولة سلطات جنوب افريقيا ايقاف تيار التاريخ بأن كُتفت من قمعها للشعب كما كُتفت من قدراتها العسكرية وميزانيتها العسكرية . وفى

( السيد ترويانوفسكي ، اتحاد  
الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية )

عام ١٩٨٠ / ١٩٨١ ، فان الميزانية العسكرية لجمهورية جنوب افريقيا قد زادت ٤٥ في المائة -  
بالنسبة الى ما انفق في العام الماضي وهذا يمثل زيادة قدرها ١٥٠ في المائة بالنسبة الى ميزانية  
١٩٧٥ / ١٩٧٦ . ان جميع الدول المحبة للسلام ، تشعر بقلق عميق ان ترى جنوب افريقيا تكثف  
من قدراتها النووية . وقد قامت الجمعية العامة في دورتها الماضية بتوجيه نداء الى مجلس الأمن  
وطلبت منه أن يندرج جنوب افريقيا بأنها اذا حصلت أو حاولت الحصول على أسلحة نووية فانه سوف  
يطبق ضدها اجراءات العقوبات المنصوص عليها في الفصل السابع من ميثاق الأمم المتحدة .  
ان نظام بريتوريا قد مدّ ووسّع من سياسة الفصل العنصرى الى اقليم ناميبيا الذى يحتلّه ،  
كما كوّف في هذا الاقليم قمعه لشعب ناميبيا وكذلك لمنظمة سوابو وهي المعترف بها من قبل الأمم  
المتحدة على أنها الممثل الشرعي الوحيد لشعب ناميبيا . ان جنوب افريقيا تستغل بصورة بربرية  
ويشغمة الموارد الطبيعية والبشرية في ناميبيا ، كما تلجأ الى جميع الوسائل العسكرية وغيرها للاستمرار  
في احتلالها غير الشرعي لناميبيا .

ان حكومة جنوب افريقيا تستخدم اقليم ناميبيا كحصن عسكري يسمح لها بالاعتداء واستفزاز  
الدول الافريقية المجاورة : انغولا وموزامبيق وزمبابوى وغيرها ، محاولة بذلك اخافة شعوب هذه  
الدول لكي توقف مساعدتها لشعب ناميبيا ولشعب جنوب افريقيا .  
ان أعمال العدوان التي يقوم بها العنصريون في جنوب افريقيا ضد الدول المجاورة وضد  
شعب ناميبيا ، قد أدينت عدة مرّات من قبل مجلس الأمن بما في ذلك في العام الحالي حيث اعتبرها  
انتهاكات صارخة لسيادة واستقلال ووحدة أراضي دول افريقية مجاورة وتمثل تهديدا مباشرا للسلم  
والأمن الدولي . ومع ذلك ورغم جميع قرارات الأمم المتحدة ومطالبة المجتمع الدولي ، فان نظام  
الفصل العنصرى مستمر في عدوانه المسلح وخير دليل على ذلك أعمال القرصنة التي قامت بها عصابة  
الحرب العنصرية ضد أنغولا وزامبيا في الشهر الماضي .

وليس من الصعب أن نتعرف على أسباب مثل هذا التصرف والسلوك المتحدى الذى تتبعمه  
حكومة جنوب افريقيا عندما ترفض تطبيق العديد من قرارات الأمم المتحدة التي تطالب بازالة الفصل  
العنصرى وتطالب باستقلال ناميبيا ووقف جميع أعمال العدوان تجاه الدول الافريقية المجاورة . ان

هذه الأسباب هي أن العنصريين في بريتوريا ، يشعرون بأنهم مدعمن من قبل الدول الغربية ، ان الاحتفاظ ببؤرة العنصرية والاستعمار في جنوب القارة الافريقية ، هو أمر يستجيب للمصالح الاستراتيجية والاقتصادية للولايات المتحدة الأمريكية وبعض دول حلف شمال الاطلنطي الاخرى التي تعتبر جمهورية جنوب افريقيا حصنا في الحرب التي تشنها ضد افريقيا المستقلة وتعتبرها قاعدة عسكرية في منطقة استراتيجية هامة .

وبفضل التأييد الواسع ومتعدد الأطراف من دول حلف شمال الاطلنطي ، فاننا نشهد زيادة القدرات العسكرية والاقتصادية لجنوب افريقيا . وبفضل تعاونها مع دول حلف شمال الاطلنطي ، فان جنوب افريقيا يمكنها التوصل الى تكنولوجيا انتاج الأسلحة النووية .

وتثبت الوثائق التي أعدها اللجنة الخاصة لمناهضة الفصل العنصري التابعة للأمم المتحدة ، أن الدول الغربية قد امتنعت عن احترام المطالب التي قدمت اليها بوقف كل تعاون سياسي واقتصادي وعسكري ونووي وغيره مع النظام العنصري لجنوب افريقيا ، كما أن هذه الدول في نفس الوقت تمتنع عن اتخاذ التدابير التي تؤدي الى منع قيام كل تعاون بين جنوب افريقيا وبين الشركات عبر الوطنية والمصارف الخاضعة لولاية هذه الدول .

(السيد ثرويانوفسكي ، اتحاد  
الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية)

وبالإضافة إلى ذلك ، فإن العلاقات الاقتصادية بين الدول الغربية وجنوب أفريقيا مازالت تتزايد طبقاً لما جاء بتقرير اللجنة الخاصة لمناهضة الفصل العنصري ونصه :

" ان مجموع الصادرات الأجنبية إلى جنوب أفريقيا قد ارتفع بنسبة ١٣ في المائة أثناء الشهر التسع الأولى من عام ١٩٧٩ . وان الولايات المتحدة الأمريكية هي الشريك التجاري الأهم بالنسبة لجنوب أفريقيا ، حيث يبلغ التبادل التجاري معها ١٩ في المائة من مجموع تجارة جنوب أفريقيا الشناوية \* (A/35/22/Add.1, Para.92)

ومن المعروف أن ألفي شركة متعددة الجنسية تتعامل مع نظام الفصل العنصري وما زالت مستمرة في تكثيف استثماراتها في اقتصاد جنوب أفريقيا بما في ذلك الصناعات العسكرية . وفيما بين عامي ١٩٧٢ و ١٩٧٨ ، فإن ٣٨٢ مصرفاً من البلدان الغربية أعطت قروضا لجنوب أفريقيا تقدر بأكثر من خمسة بلايين من الدولارات . وفي نهاية سنة ١٩٧٨ فإن الاستثمارات الغربية في جنوب أفريقيا قد بلغت ٢٧ بليوناً من الدولارات .

ان الاستثمارات الرأسمالية في جنوب أفريقيا للشركات متعددة الجنسية من الولايات المتحدة تزيد بسرعة كبيرة . ففي ١٩٧٦ ، فقد بلغت في اجمالها ٨٤ مليوناً من الدولارات ، وفي ١٩٧٧ بلغت ١٣٠ مليوناً وفي ١٩٧٨ بلغت ١٨٥ مليوناً . كما أن أكثر من ألف شركة أمريكية لها ممثلون في جنوب أفريقيا وذلك بالإضافة إلى الشركات من بلدان أخرى .

ان وثائق منظمتنا تضم الكثير من العناصر الأخرى التي تثبت أن الدول الغربية لاتنسى وضع حد لتعاونها متعدد الأطراف مع جنوب أفريقيا . وكذلك ، كما أبرزت الصحافة الغربية منذ عدة أيام ، فإن هناك اعتماداً في جنوب أفريقيا على أنه في المستقبل القريب سيتم تفهم أفضل في الولايات المتحدة لسياسة جنوب أفريقيا . وليس لجنوب أفريقيا أن تشكو من عدم فهم الدول الغربية لها في الوقت الحاضر ، لأن المواقف التي تتخذها هذه الدول تعرقل اتخاذ فرض عقوبات اقتصادية فعالة من قبل مجلس الأمن ضد نظام بريتوريا العنصري ، ولأنها تضمن لجنوب أفريقيا تمويثها بالبتروول وبالمواد الاستراتيجية الأخرى .

(السيد ترويانوفسكي ، اتحاد  
الجمهريات الاشتراكية السوفياتية)

وحتى تغطى سياسة التواطؤ مع العنصريين في جنوب افريقيا ، فانه يتم طرح جميع الحجج التي تبرز الحاجة الملحة للقيام بحوار مع سلطات بروتوريا ، كما أن هناك حججا تطرح بشأن امكانية اصلاح نظام الفصل العنصرى من نفسه اذا أظهرنا حسن النية تجاه هذا النظام . ان المناديين بمثل هذا التعاون البناء المزعوم مع العنصريين في جنوب افريقيا يشيرون أيضا الى حقيقة أن جنوب افريقيا - كما يقولون - قد بدأت بالفعل عملية اصلاح تهدف الى عدم وجود أى أثر لنظام الفصل العنصرى ، ومع ذلك فان الامين العام لحزب المؤتمر الوطني الافريقي قال :

" . . . ان تلك الاصلاحات المزعومة هي مجرد مناورات لأبعاد الاهتمام ، ان نظام

بريتوريا قد بدأ بالفعل برنامج للخداع " ( A/35/PV.56, P.28-30 )

وحتى صحيفة النيويورك تايمز اضطرت الى أن تقول ان التدابير التي تقوم بها جنوب افريقيا هي مجرد تعبير عن سياسة " فرق تسد " ، وازادت الصحيفة ان هذه التدابير ستترجم الى قمع متزايد للسكان الوطنيين ان أن هناك تشريعات بزيادة العقوبات اذا ما انتهك السكان السود قوانين الفصل العنصرى في الأحياء السكنية في المدن .

ان الحقائق توضح أن السلطات العنصرية في جنوب افريقيا لاتنوى اطلاقا التخلي عن وضعها بل على العكس من ذلك فانها تتسلح تسلحا مكثفا من أجل الدفاع عن حكمها العنصرى الاستعمارى والاستفلال حتى النهاية ، وهي لن تتخلى عن اسلوبها للتفطية في هذه المنطقة كما أوضح ذلك بحق السيد نزو حيث قال :

" ان حقيقة أن انهيار النظام الاستعمارى في افريقيا على وجه الخصوص والنضال

المسلح لشعبي ناميبيا وجنوب افريقيا قد غير موازين القوى لصالح الديمقراطية ، لاتعني ان نظام الفصل العنصرى قد يستجيب لنداء العقل . انه - بفضل التعاون الغربى - قد عبأ دواته ليمارس القهر داخل البلاد ويرتكب أعمال العدى وان للدفاع عن سياساته غير الانسانية " . ( المرجع السابق ص - ٣٢ )

وفي هذه الظروف ، فان على المجتمع الدولى مهمة اتخاذ التدابير لضمان وقف سياسة الفصل العنصرى الاجرامية في جنوب افريقيا مادامت تمثل تهديدا خطيرا للسلم والأمن الدولى .



ان العمل والاصرار من جانب الدول الأعضاء ، مطلوبان حتى يقضي المجتمع الدولي بأسره على  
العنصرية مرة واحدة وإلى الأبد .  
ويعتبر الوفد السوفياتي أنه من الأهمية بمكان أن تتخذ هذه الدورة للجمعية العامة  
قرارات ترمي الى الضمان الكامل لاستجابة جميع الدول للحظر الذي فرضه مجلس الأمن على ارسال  
الأسلحة الى النظام العنصرى في جنوب افريقيا ، وأن تتم اداة تلك الدول التي لم تتوقف عن  
التعاون معه في المجالات السياسية والاقتصادية والعسكرية والنووية وغيرها من المجالات ، وأن يوجه  
نداء عاجل الى جميع الدول لكي تتخذ تدابير فعالة للضغط على نظام بريتوريا ، ولحظر توريد  
النفط والمنتجات النفطية الى جنوب افريقيا ، ولوضع حد للاستثمارات الرأسمالية فيها .  
ان وفد الاتحاد السوفياتي يؤيد تماما الاقتراح الذى يقضى بأن يفرض مجلس الأمن عقوبات  
شاملة ضد جنوب افريقيا وفقا لأحكام الفصل السابع من ميثاق الامم المتحدة . ان وفد بلادى مقتنع  
تماما بأن هذا هو الطريق الذى يتمشى تماما مع مهمة الأمم المتحدة والذى يجب اتباعه بأسرع  
وقت ممكن في جنوب افريقيا .

” . . . اقامة مجتمع غير عنصرى يضمن الاستمتاع بحقوق متساوية لجميع المواطنين

في جنوب افريقيا بنقض النظر عن العنصر أو اللون أو العقيدة ” (القرار ٣٤ / ٩٣ (سين) ) .  
هذا هو ما جاء في الاعلان الخاص بجنوب افريقيا ، الذى تم اعتماده بواسطة الجمعية  
العامة في دورتها الرابعة والثلاثين .

اننا نؤيد بحزم القرار الخاص بعقد مؤتمر دولي لفرض عقوبات ضد جنوب افريقيا . ورغم  
معارضة الدول الغربية ، فاننا نشعر بأنه من الأهمية بمكان عقد هذا المؤتمر وان يتخذ قرارا بوضع  
برنامج واسع المدى لأعمال محددة ترمي الى تصفية الفصل العنصرى .

ان هذا العام يمثل العيد العشرين لاعتماد الجمعية العامة للأمم المتحدة للاعلان  
التاريخي بمنح الاستقلال للبلدان والشعوب المستعمرة . ومن الصعب حقا أن نغالي في النجاح  
الذى تم تحقيقه لتنفيذ هذا الاعلان بتصفية الاستعمار . ومع ذلك ، فان الاستعمار والعنصرية  
والفصل العنصرى مازالوا قائمين في عالمنا . ان مناقشاتنا في الجمعية العامة قد أشارت بوضوح الى  
طبيعة ومدى الخطر المتزايد على السلم في افريقيا والسلم والأمن الدولي الذى تحمله سياسة  
الفصل العنصرى التي يمارسها العنصريون في بريتوريا .

(السيد ترويانوفسكي ، اتحاد  
الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية)

وفي مواجهة ذلك الخطر المتزايد ، فانه ينبغي علينا أن نؤكد الدفاع عن المواقف المكتسبة ، ونضعف جهودنا في الكفاح ضد هذا العار الذي يشين القرن العشرين ، ألا وهو نظام الفصل العنصري .

ان الاتحاد السوفياتي كان وما زال الحليف المخلص للدول الافريقية التي بعد أن تحررت من نير الاستعمار مازالت تكافح من أجل ازالة آثار الاستعمار ، وتدعم من استقلالها وتطور وتنمي اقتصادها الوطني وتنميتها الاجتماعية والثقافية .

وفي رسالته لتهنئة دول وشعوب افريقيا في ذكرى يوم تحرير افريقيا في ٢٥ أيار/مايو من هذا العام ، فان السيد أمين عام اللجنة المركزية للحزب الشيوعي في الاتحاد السوفياتي ، ورئيس مجلس السوفيات الأعلى للاتحاد السوفياتي ، الرفيق ليونيد برجينييف ، قد أبرز النجاحات الباهرة للكفاح البطولي الذي قامت به القوى الوطنية في زمبابوي ضد نير الاستعمار ، كما أكد في نفس الوقت على :

” ان المواطنين السوفيات مقتنعون ان القضية العادلة لتحرير ناميبيا ستنتصر هي الأخرى ، حيث ان شعب ناميبيا يخوض القتال بشجاعة من أجل الاستقلال والحرية ، تحت قيادة ليليعته المعترف بها وهي المنظمة الشعبية لافريقيا الجنوبية الغربية (سوابسو) . ويجب وضع نهاية لهذه المظاهر المشينة في عصرنا ، وهي استمرار الفصل العنصري . ان الاعلان الذي اعتمده الأمم المتحدة في ١٩٦٠ بناء على مبادرة من الاتحاد السوفياتي ، ذلك الاعلان التاريخي بشأن منح الاستقلال للبلدان والشعوب المستعمرة يجب أن ينفذ بالكامل دون استثناء في جمهورية افريقيا الجنوبية . وهذا هو ما يطالب به العصر الذي نعيش فيه .

” وتليبيا منطلقا لمبادئ لينين العظيم ، فان الاتحاد السوفياتي سوف يستمر في دعم نضال شعوب افريقيا ضد الاستعمار والعنصرية من أجل الحرية ” .  
وانطلاقا من ذلك الموقف المبدئي ، فان الاتحاد السوفياتي من خلال وفده هنا مستعد للمساهمة مع جميع الوفود المعنية لتقديم كل ما يستلزم للتوصل الى اعتماد مقررات خلال هذه الدورة

(السيد ترويانوفسكى ، اتحاد  
الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية)

الحالية للجمعية العامة ، من شأنها أن تعزز - والى أقصى حد ممكن - الازالة العاجلة لهـذـه  
المشكلة التي سببتها سياسة الفصل العنصرى في جنوب افريقيا .

السيد سونديو (اندونيسيا) (الكلمة بالانكليزية) : ان نضال المجتمع الدولي  
ضد الفصل العنصرى قد امتد لأكثر من أربعين عاما . وفي خلال تلك الفترة ، تم احراز بعض  
النجاحات المتواضعة ، الا أننا مازلنا بعيدين كثيرا عن هـد فـنا الأساسى ، وذلك لأن نظام الفصل  
العنصرى في قمعه ووحشيته مازال يمارس سياسته ضد الشعب في جنوب افريقيا . ان نظام بريتوريا  
مازال مستمرا في اتخاذ التدابير القمعية ضد خصوم الفصل العنصرى ، ومازال يلجأ الى تفتيش  
المعتقلين السياسيين والمتظاهرين المسالمين ، متحديا بكل وقاحة كل قرارات الجمعية العامة  
ومجلس الأمن ذات الصلة . وفي ظل ذلك المناخ القمعي ، فان النظام البغيض للفصل العنصرى  
مازال يدعمه النظام العنصرى ، متحديا ومناقضا بذلك حقوق وكرامة الانسان . ان مثل ذلك السلوك  
الذى ينتهجه نظام بريتوريا العنصرى لا يعتبر تحديا عميقا لكل معايير القانون الدولي فحسب ،  
وانما أيضا لضمير البشرية ذاته .

ان اندونيسيا تدرك تماما رغبات وأهداف غالبية الشعب في جنوب افريقيا ، وبالتالي فقد  
قامت باجراءات متعددة مع باقى أعضاء المجتمع الدولي ، للمساعدة في القضاء على نظام الفصل  
العنصرى . وفي هذا الصدد ، فان وفد بلادى يعتقد أن عزل جنوب افريقيا هو السبيل الوحيد  
لوضع حد لسياسة الفصل العنصرى . ان أهمية ذلك العزل قد أكد عليه السيد مختار كسماتماجا  
وزير خارجية اندونيسيا عندما ذكر في خطابه أمام الجمعية العامة :

”وعلىنا أن نحكم شبكة العزلة بحيث نزيد من ضغطنا على نظام بريتوريا بغية

تجميد عمله على المسرح الدولي ” . (A/35/PV.9, p. 54-55)

وتحقيقا لتلك الغاية ، فان اندونيسيا قد قدمت كل دعمها للعقوبات التي أعلن عنها المجتمع  
الدولي ، وتؤيد دعوة مجلس الأمن لفرض عقوبات الزامية بمقتضى الفصل السابع من ميثاق الأمم  
المتحدة .

ولسوء الحظ ، فان عزلة جنوب افريقيا ليست فعالة أو على النطاق الواسع الذى كنا نتمناه .

فما زال هناك عدد من الفجوات الكبيرة تساعد نظام بريتوريا العنصرى على الاستمرار في ممارسة سياسة الفصل العنصرى . وذلك يتضح بجلاء في مجال العلاقات الدبلوماسية ، التي يشعر وفود بلادى بالقلق ازاءها ، وبشكل خاص فيما يتعلق بحقيقة أن جهود المجتمع الدولي لعزل نظام بريتوريا لم تلق الدعم الكافي ، وهناك عدد من الدول ما زال مستمرا بل وكثف من علاقاته الرسمية مع جنوب افريقيا ، وبذلك قللت هذه الدول من شأن الغرض الذي تنطوى عليه قرارات الجمعية العامة ، وقد مت لبريتوريا الفرصة للوصول الى الدعم السياسي والمادى .

وفي مجال التعاون العسكري فان تقرير اللجنة الخاصة يبين أن جنوب افريقيا تعتمد اعتمادا كبيرا على الواردات الأجنبية ، والتعاون في مجال المعدات العسكرية الثقيلة مثل الطائرات ، والزوارق الحربية ، والدبابات ، وفي تطوير قدراتها في مجال الموارىخ ، والمعونات في المجال النووى . ان الدلائل القوية التي تشير الى تفجير جنوب افريقيا لقبلة نووية في العام الماضي انما توحى بنتائج وخيمة على المجتمع الدولي . ان مزج ذلك القمع العنصرى ، والأسلحة النووية انما يقدم لنا مزيجا يمكن أن يشعل في أى وقت سلسلة من الأحداث الرهيبة ، لذلك فان تجاهلها قد يسبب لنا كارثة .

بنفس القدر من الأهمية ، فاننا نشعر بالقلق ازاء استمرار التجارة الأجنبية مع نظام بريتوريا . ان مثل تلك التجارة انما تساعد على بقاء الاستقرار الاقتصادى لذلك النظام ، وبذلك تمكّنه من الاستمرار في تكريس سياسته للفصل العنصرى . وبالإضافة الى ذلك ، فان الاستثمارات الأجنبية في تلك القطاعات المتصلة بالمجال العسكري مثل النفط والحديد والكيميائيات انما تمد جنوب افريقيا بمزايا عسكرية اضافية يمكن أن تزيد من تهديدها للسلم وتقوى من سيطرتها على غالبية السكان .

ان الأمم المتحدة قد اعترفت بأهمية التجارة الخارجية بالنسبة لنظام بريتوريا في تكريسها لسياستها العنصرية البغيضة ، ونتيجة لذلك ، فقد أصدرت عددا من القرارات تطالب الدول الأعضاء بوقف التجارة مع جنوب افريقيا . ولكن للأسف ، فقد تم تجاهل تلك القرارات من جانب الكثير من الدول ، وبصفة خاصة الشركاء التجاريين الأساسيين لجنوب افريقيا الذين لم يستمروا في تجارتهم معها فحسب ، وانما قد زادوا منها .

ان العنصر الأساسى لهذه السياسة التجارية هي الشركات عبر الوطنية التي تعمل خارج

الدول الصناعية وبكل الوسائل المضللة ، مثل انشاء الشركات الفرعية للعمل في تلك المرفقات ، فان تلك الشركات قد تجاوزت كل الحدود الوطنية والدولية ، بغية الاستمرار في استثماراتها في جنوب افريقيا . وان الدول الأصلية في أغلب الحالات لم تحاول بجدية وقف أنشطة تلك الشركات . ان اصدار قواعد السلوك الطوعية لتلك الشركات الفرعية لا يحل المشكلة ، بل على العكس من ذلك فانه يقنّع الدعم غير المباشر الذي يقدّم للنظام العنصرى ويظهره في شكل النوايا الطيبة . ولكننا لا نستطيع أن نتوقع من تلك الشركات أن تمتثل للمعايير الدولية في الوقت الذي لا تقوم فيه الحكومات التي يتبعونها بذلك .

ان ميدان الرياضة والانواع الاخرى من التبادلات الانسانية هي أحد السبل التي يسعى من خلالها نظام بريتوريا الى اكتساب القبول من العالم . لذلك ، فمن الضروري أن نسرع في صياغة اتفاقية دولية لمناهضة الفصل العنصرى في الالعاب الرياضية ، وذلك في إطار مجهوداتنا لعزل جنوب افريقيا . وانه ليسعدنا أن نلاحظ أن كثيرا من الدول المنفردة قد رفضت المشاركة في المناسبات الرياضية التي تشترك فيها جنوب افريقيا . وعلى أية حال فان اتفاقية للالعاب الرياضية يمكن أن تسهم في زيادة عزلة جنوب افريقيا ، وذلك من خلال تقديمها لجهود منسقة ووضع خطوط ارشادية .

ومن الواضح أن الجهود التي تبذل من أجل عزل نظام بريتوريا في حاجة الى زيادتها وفي هذا السياق فان وفد بلادى يناشد بالتمسك الصارم بقرار مجلس الامن ٤١٨ (١٩٧٧) الذي ينص على فرض حظر الزامي للأسلحة على جنوب افريقيا ، لان التعاون العسكرى انما يساعد في تقوية نظام الفصل العنصرى في الداخل ويزيد من التهديد للسلم الاقليمي والدولي . وفي هذا الصدد فان المؤتمر الدولي للعقوبات المزمع عقده في المستقبل القريب سيكون محفلا أساسيا لاعادة تأكيد وتدعيم جهود المجتمع الدولي لعزل جنوب افريقيا .

ان الاعلام يلعب دورا هاما في المساعدة على تعميق عزلة جنوب افريقيا ، فهو يكشف لنا عن ظلم وقسوة نظام الفصل العنصرى ، وبذلك يمكن أن يكون حافزا للعمل على القضاء عليه . ان وفد بلادى يشعر بسعادة لهذه الجهود المتضافرة للجنة الخاصة لمناهضة الفصل العنصرى ، وادارة الاعلام ، والعديد من المنظمات غير الحكومية لنشر هذه المعلومات حول الفصل العنصرى ذلك لأن مثل هذه الجهود المشتركة ستعمل على عرض هذه القضية بطريقة أوضح .

وفي نفس الوقت ، فان وفد بلادى يود أن يشيد بالخدمات المتفانية التي تقوم بها الكنائس المختلفة ، ونقابات العمال ، والمنظمات المناهضة للفصل العنصرى في جميع أنحاء العالم للمساعدة على نشر المعلومات عن شرور الفصل العنصرى .

ان الجهود التي تبذل لصالح غالبية السكان في جنوب افريقيا ينبغي أن تتضمن دعم صندوق الامم المتحدة الائتماني لجنوب افريقيا ، ان هذا الصندوق هو المصدر الاساسي لتقديم المعونة المشروعة للسكان الذين يخضعون للقمع من قبل نظام الفصل العنصرى ، ولتقديم معونة

الاعاشة للاجئين من جنوب افريقيا . ولقد قام بمهمته بدرجة كبيرة من الكفاءة وينبغي لنا أن نشعر بالفخر ازاء هذه المنجزات . كذلك فمن الضروري أن يتم تقديم دعم اضافي لبرنامج الامم المتحدة التدريبي والتعليمي لجنوب افريقيا الذي يقدم منحاً دراسية للسكان في جنوب افريقيا . ان وفد بلادى من جانبه سوف يستمر في دعم هذه الجهود المختلفة سواء مادياً أو معنوياً كما فعل في الماضي .

وأخيراً ، فاننا على علم بأن العمل المنسق من قبل المجتمع الدولي هو أمر ضرورى لاجراز النجاح في القضاء على سياسة الفصل العنصرى . وفي بداية هذا العقد الجديد دعونا نؤكد مرة أخرى ، ونعزز التزامنا ودعمنا لفعالية الشعب في جنوب افريقيا ، وللمناضلين من أجل الحرية ، وذلك حتى يستطيعوا الانضمام في أقرب وقت ممكن الى صفوف الشعوب التي تنصم بالحرية ، والعدالة ، والمساواة .

رفعت الجلسة الساعة ١٥ / ١٣